

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٤

الأربعاء ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيركايا (إندونيسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٨٦ إلى ١٠٢ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): ندلي بهذا

البيان بصفقتنا الوطنية وليس بصفقتنا منسق المجموعة الأفريقية. ويود وفد بلدي أن ينضم إلى الآخرين الذين تكلموا قبلنا في هنتنكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وليس لدينا أي شك في أن عملنا سيستفيد بما استفادة من تجربتكم وخبرتكم والتزامكم. ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا بصورة كاملة. وأود أيضا أن أثني على سلفكم، السيد يارمو فينانين، ممثل فنلندا، لقيادته وجهوده الجديرة بالثناء بشأن قضية نزع السلاح. ونيجيريا تعرب عن تأييدها لبيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية وللبيان الذي أدلى به باسم المجموعة الأفريقية.

في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، سلط وفد بلدي الضوء على عدد من القضايا الصعبة التي واجهت علمنا

خلال السنوات الماضية والحد الأدنى من الإجراءات التي يتوجب علينا اتخاذها للتصدي لها (انظر A/C.1/66/PV.3). ولكننا كنا متفائلين بأن الحكمة ستسود وأن المجتمع الدولي سيدرك ضرورة تضافر الجهود من أجل معالجة تلك القضايا ذات الأهمية البالغة.

وبنينا ذلك التفاؤل على سلسلة التدابير المتخذة لتيسير جدول الأعمال العالمي لترع السلاح والأمن الدولي وعلى الأثر الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه هذه التدابير في المستقبل. وكان من بين هذه الجهود الجديرة بالثناء انعقاد مؤتمر قمة الأمن النووي في سول واجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥، والذي عقد في فيينا ومؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي الثاني بشأن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة في نيويورك. وشملت الاجتماعات الأخرى الماثلة الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في أوصلو والاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بمناهضة الإرهاب النووي والذي عقد مؤخرا والاجتماع الرفيع المستوى لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط (انظر NPT/CONF.1995/32 (الجزء الأول)، المرفق). وفي هذا الصدد، نتطلع إلى المؤتمر المقرر عقده في هلسنكي، فنلندا، بشأن موضوع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

ووفد بلدي سيظل يدعم الدعوة إلى منح ضمانات فعالة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن منح ضمانات أمنية سلبية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ونيجيريا تؤمن بضرورة تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونذكر أن هذه المعاهدة ضرورية لتعزيز عملية نزع السلاح النووي. ونغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع الدول التي لم توقع أو تصدق على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك.

بخصوص مؤتمر نزع السلاح، فإن عجزه الذي طال أمده عن الاتفاق على برنامج عمل وعن اتخاذ إجراءات بموجب الولاية التي أناطتها به دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح يؤثر سلباً على سمعته ومصداقيته. ونأمل أن يستفيد المؤتمر من الزخم الذي ولده الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمان والأمن النوويين الذي عقده الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ والمتابعة التي جرت لذلك الاجتماع في تموز/يوليه ٢٠١١. وكانت الرسالة الواضحة التي بعث بها هذان الاجتماعان إلى المؤتمر هي أن العالم يشعر بخيبة أمل إزاء الجمود في المؤتمر وعدم قدرته المزمنة على الأداء. فعلى مدار عقدين تقريباً، جاءت الدورات السنوية للمؤتمر عقيمة ولم

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فإن وفد بلدي لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. ونؤكد من جديد إيماننا بأن الأسلحة النووية هي الأسلحة القصوى للدمار الشامل وأن الإزالة التامة لها ينبغي أن تكون الهدف النهائي لجميع عمليات نزع السلاح في الأمم المتحدة. كما نؤكد من جديد معارضتنا لتحديث الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة. ونعتبر استمرار وجود وحيازة الأسلحة النووية متنافياً مع تعزيز السلام والأمن الدوليين.

وإذا كانت حسن النية والحس السليم لا يمكنهما تخليص العالم من هذه الأسلحة الكارثية، فإننا نعتقد أن المصلحة الذاتية المستتيرة ينبغي أن تحمل من يمتلكون الأسلحة النووية على التخلص منها. فهي لا توفر أي دفاع ذي مصداقية في مواجهة الخصوم الآخرين الذين يمتلكون أسلحة مماثلة وتشكل تهديداً وجودياً لمن لا يملكونها على الإطلاق. وإذا كان الهدف الرئيسي لنزع السلاح النووي ينبغي أن يتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، عندها ينبغي للعالم أن يُظهر، على الأقل، أن حيازة أكثر من ٢٠ ٠٠٠ رأس حربية والاحتفاظ بها في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية ليس أمراً غير مقبول فحسب، بل تجب إدانته أيضاً. ونرى أن الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار النووي ينبغي أن يواكبه استعداد الدول الحائزة للأسلحة النووية لنزع سلاحها ونبد استمرار حيازة هذه الأسلحة.

ويرحب وفد بلدي بنتائج الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥، والذي أتاح فرصة لتقييم تنفيذ المعاهدة. ونعتقد أن ذلك الاجتماع، فضلاً عن الاجتماعين المتبقيين المقرر عقدهما قبل عام ٢٠١٥، سيسهم في وضع استراتيجية شاملة للتنفيذ الكامل لخطة العمل المعتمدة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ (انظر NPT/CONF.2010/50 (Vol.I))، لأنها تتناول

مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. كما يعترف وفد بلدي بالإسهامات القيمة التي قدمها ممثلو كل من أستراليا وغيانا ومصر واليابان بصفتهم ميسرين أثناء المفاوضات. ونرحب أيضا ونذكر الدور الكبير الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني لإنجاح المؤتمر. إننا نعتقد أن هذا يؤكد ضرورة مواصلة الأمم المتحدة إشراك المجتمع المدني في جميع المداولات.

وأخيرا، تود نيجيريا التأكيد على أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الأولى فيما يتعلق بتحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة. ونود أن نكرر التأكيد بأن روح تعددية الأطراف تظل أسلم ضمان للسلام والأمن الدوليين. ولذلك سيواصل وفد بلدي العمل بصورة بناءة في هذه اللجنة وجميع المحافل الأخرى، من أجل تحقيق هدف نزع السلاح.

السيد ستروهاال (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لتولي مهمة رئاسة اللجنة الأولى الهامة. لقد سررت لرؤية ممثل ذلك البلد الهام في ميدان نزع السلاح يتبوأ مقعد الرئاسة. كما أنني شخصيا في غاية السرور لرؤية صديق شخصي يتبوأ مقعد الرئاسة. وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل. ونهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين.

تؤيد النمسا البيان العام الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي في ٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/67/PV.2) وأود أن أعنتم الفرصة المتاحة لي اليوم، لأسلط الضوء بإيجاز على المسائل المحددة التي توليها النمسا اهتماما خاصا خلال دورة الجمعية العامة لهذا العام.

تتمثل المسألة الأولى في الحاجة إلى إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي متعدد الأطراف من أجل تحقيق

تخرج بأي نتائج مرضية. ومن الواضح أن ذلك وضع ينبغي ألا نسمح باستمراره إلى ما لا نهاية.

ووفد بلدي يؤمن بالضرورة الملحة لتنشيط المؤتمر الذي ينبغي استعراض عضويته وتوسيع نطاقها. وينبغي للمؤتمر أن يرحب أيضا بزيادة مشاركة المجتمع المدني، وعلى الدول الأعضاء أن تظهر الإرادة السياسية والالتزام الضروريين للخروج من المأزق الحالي ودفع العملية إلى الأمام.

يشعر وفد بلدي، شأنه في ذلك شأن وفود أخرى كثيرة، بخيبة أمل كبيرة ويأسف لأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة الذي عقد في تموز/يوليه الماضي لم يحقق، رغم الجهود الهائلة التي بذلتها الدول الأعضاء، النتائج الإيجابية التي توقعتها الغالبية العظمى من الدول الأعضاء وعملت من أجلها. ووفد بلدي يغتنم هذه الفرصة ليشي على جهود السفير روبرتو غارسيا موريتان، ممثل الأرجنتين، وعلى الإسهامات الفاعلة لرئيسي الفريقين العاملين، وهما مغربي وهولندي.

ونود أن نعيد التأكيد على أن الغياب الواضح لتوافق الآراء حول مشروع النص الذي قدمه الرئيس في تموز/يوليه الماضي ينبغي ألا يثني الدول الأعضاء بالضرورة عن المضي قدما في بذل جهود متضافرة لمعالجة القضايا المدرجة على جدول أعمال المؤتمر.

يحترم وفد بلدي قاعدة توافق الآراء بوصفها مبدأ ملزما لحشد مجموعة واسعة من الدعم لعملنا، إلا أننا نؤكد على أهمية التعريف بأن قاعدة توافق الآراء ينبغي ألا تمارس كنوع من حق النقض. وفي ذلك الصدد، ستدعم نيجيريا مشروع النص الحالي كأساس لإجراء المزيد من المفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة.

يعترف وفد بلدي ويقدر الدعم الكبير الذي تلقتة السفارة جوي أوغوو، الممثلة الدائمة لنيجيريا، من الدول الأعضاء أثناء

عالم خال من الأسلحة النووية. وبعبارة أخرى، تهدف المبادرة إلى توفير منتدى للعمل البناء والموضوعي، دون المساس بأي نتائج.

ونأمل أن يُعتبر هذا الاقتراح فرصة لهيئات الأمم المتحدة المعنية بترع السلاح، للتغلب على الجمود السائد والتحرك نحو مفاوضات موضوعية لترع سلاح. يتطلع وفد بلدي إلى إجراء مشاورات مع جميع الدول المعنية في الأيام المقبلة.

إن الجانب الثاني الذي أود أن أتناوله اليوم هو مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية. يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة منذ اعتمادها في عام ٢٠٠٢ في لاهاي. لقد كانت النمسا جهة الاتصال المركزية المباشرة والأمانة التنفيذية للمدونة منذ اعتمادها. وفي هذا الصدد، تود النمسا أن تعرب عن ارتياحها لكون المدونة أداة فريدة ومتعددة الأطراف لبناء الثقة والشفافية في مجال نظم القذائف التسيارية.

إننا نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن فيما يخص تنفيذ المدونة وإضفاء الطابع العالمي عليها. إن اللجنة الأولى مطالبة باعتماد مشروع قرار المدونة لفترة السنتين الذي تم الاتفاق عليه في الاجتماع العادي في فيينا. إن النمسا من بين مقدمي مشروع القرار، وتشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعمه. ونود أيضا أن نشجع على المزيد من المشاركة من جانب جميع الدول الأعضاء فيما يخص التعامل مع مسألة انتشار القذائف في المستقبل.

السيدة غوتيمولر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الولايات المتحدة، أود أن أهنيئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة السابعة والسنتين للجمعية العامة. ونحن نتطلع إلى العمل معكم خلال أعمال اللجنة. أتوجه إليكم بالشكر مقدما على قيادتكم المقتدرة وتعهدها الولايات المتحدة بدعمها الكامل لجهودكم للإشراف على أعمال لجنة أولى مثمرة، خلال دورة الجمعية العامة هذه.

عالم خال من الأسلحة النووية وإدامته. وهذا تطلع تشترك فيه البشرية جمعاء، والتزام تعهد به المجتمع الدولي بأسره. يتعين البت فيه بشكل عاجل.

ترى النمسا بأن مؤسسات الأمن المتعددة الأطراف العاملة، تشكل عنصرا حيويا في مجتمعنا. ونشيد في ذلك الصدد، بالدور الذي يؤديه إطار نزع السلاح التابع للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نشعر بقلق بالغ، لأننا على مدى سنوات عديدة لم تتمكن من استخدام هذا الإطار بفعالية للنهوض بترع السلاح النووي. بدلا من ذلك، شهدنا عمليات متعددة الأطراف معيبة تهيمن عليها أساليب الحفاظ على الوضع الراهن لأطول مدة ممكنة. والنتيجة هي زيادة تآكل شرعية المؤسسات والأطر القانونية القائمة.

وثة إحساس بتلك الإحباطات والشواغل على نطاق واسع. لقد بذلت العديد من الوفود جهودا كبيرة سعيا لإيجاد سبل للتغلب على الجمود في محافل نزع السلاح متعددة الأطراف. ومع ذلك، فإن هذه الجهود لم تكمل بالنجاح حتى الآن بسبب الحضور القوي للمصالح الخاصة وسوء استخدام القواعد الإجرائية التي كان من المستحيل التغلب عليها. ومع ذلك، نحن مقتنعون بأن الطابع الملح للمسألة يضع على كاهلنا جميعا المسؤولية عن محاولة وضع نهج مبتكرة وجديدة. ولهذا السبب، قررت النمسا العمل مرة أخرى مع البلدان المتماثلة في الرأي بشأن مشروع القرار (A/C.1/67/L.13) الذي يسعى إلى إعادة الدينامية إلى نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف.

إن الغرض من المبادرة تيسير إحراز تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح النووي من خلال إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية، ليجتمع في جنيف لمدة تصل إلى ثلاثة أسابيع خلال العام المقبل. وسيكون مكلفا بوضع مقترحات محددة للتقدم بالمفاوضات متعددة الأطراف إلى الأمام من أجل تحقيق وإدامة

على عزمه القيام بالمزيد من التخفيضات للأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية وغير المنتشرة. إننا نجري الآن حواراً مع الاتحاد الروسي بشأن الاستقرار الاستراتيجي، الذي يمهّد الطريق لإجراء مفاوضات في المستقبل.

كما أن الولايات المتحدة فخورة بكونها جزءاً من جهد جديد يبذل ألا وهو عملية الأعضاء الخمسة الدائمين.

وتتمثل تلك الأولوية في أن تنظيم الحوار بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يشكل جزءاً لا يتجزأ من إحراز تقدم بشأن خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وقد استضافت الولايات المتحدة مؤتمر الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن في واشنطن العاصمة في حزيران/يونيه الماضي، وهو المؤتمر الثالث في سلسلة من المؤتمرات. وتشكل تلك المؤتمرات إسهاماً في الحوار السياسي وشكلاً جديداً من أشكال التعاون في مسائل الأسلحة النووية إلى حد لم نشهده في السنوات السابقة. وأشدّد على أن ذلك العمل يتم فيما بين جميع الدول الخمس.

وفيما يتعلق بالجهود المتعددة الأطراف الأخرى، فلا تزال الولايات المتحدة تعمل باستمرار وبصورة نشطة على دعم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ويسرنا أن نبلغ أن الدول الخمس ومنغوليا قد توصلت إلى الاتفاق على إعلانات متوازية فيما يتعلق بمركز منغوليا بصفتها دولة خالية من الأسلحة النووية. ونتطلع أيضاً إلى أن توقع الدول الخمس على بروتوكول بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، فضلاً عن النهوض بالحوار مع الأطراف في المعاهدة المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وعلى صعيد عدم الانتشار، تشيد الولايات المتحدة بالدول الـ ١٧ التي تمكنت من إنفاذ البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض

ويسري أن أحاطب اللجنة الأولى للمرة الثالثة في سنوات عديدة، لتقديم وجهات نظر حكومي بشأن المسائل الهامة المعروضة على اللجنة. وعلى الرغم من أن الطريق نحو تحقيق عالم آمن ومستقر وبدون أسلحة نووية سيكون طويلاً وصعباً، فقد أحرزت الولايات المتحدة تقدماً كبيراً فيما يخص تحقيق الرؤية التي حددها الرئيس أوباما في براغ، قبل ثلاث سنوات. ونحن نعرف أنه من مصلحة الجميع أن نوسع نطاق سجل أكثر من ٦٥ عاماً من عدم استخدام الأسلحة النووية، إلى أجل غير مسمى.

و تتمثل إحدى الأدوات الأساسية في ذلك المسعى في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي يقوم عليها. يجب التمسك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إذا أردنا إحراز تقدم في اتجاه نزع السلاح النووي. ويتطلب ذلك وفاء جميع الدول بالتزاماتها وفقاً للمعاهدة، مع التركيز بصفة خاصة على خطة العمل الشاملة التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (انظر NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)).

نظراً لإدراكنا لمسؤوليتنا عن أن نكون رائدين في مجال نزع السلاح، أبرمت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي معاهدة بشأن اتخاذ تدابير لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، وهي أكثر اتفاقات تحديد الأسلحة شمولاً منذ ما يقرب من ٢٠ عاماً. ويجري تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة بشكل جيد جداً. وتبادل الطرفان أكثر من ٣ ٠٠٠ إخطار بشأن القوات الاستراتيجية لكل منهما، وتجري حالياً عمليات تفتيش للمواقع، ستتمكن كل جانب من التأكد من صحة تلك البيانات.

وتدل تجربتنا حتى الآن على أن نظام التحقق لمعاهدة ستارت الجديدة يضع سابقة هامة للمفاوضات المقبلة. عندما وقع الرئيس أوباما المعاهدة في براغ في عام ٢٠١٠، أكد

ونعمل أيضا على إحياء الذكرى السنوية الخامسة عشرة لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا باتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإذا تواصل جميع الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية العمل من أجل تحقيق عالم خال من ويلات الأسلحة الكيميائية، فإننا ندرك أنه لا تزال هناك تحديات حقيقية ماثلة أمامنا. وفي ذلك الصدد، فإننا ندعو - إلى جانب شركاء آخرين في المجتمع الدولي - الحكومة السورية إلى تدمير ترسانة أسلحتها الكيميائية، والكف عن جميع التهديدات باستخدام تلك الأسلحة، فضلا عن الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتواصل الولايات المتحدة أيضا العمل الشاق من أجل إنشاء وإبرام وتنفيذ العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وقد أحرز مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة في تموز/يوليه تقدما كبيرا نحو تحقيق معاهدة قوية وفعالة بشأن تنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية على النطاق الدولي. والولايات المتحدة ملتزمة بتحسين مشروع النص الحالي، وتؤيد عقد مؤتمر يقوم على توافق الآراء ويركز على تحقيق الأهداف في وقت مبكر في عام ٢٠١٣ بهدف مواصلة عملنا. ونتطلع إلى التعاون مع شركائنا بغية التوصل إلى نص للمعاهدة يمكن اعتماده بتوافق الآراء.

ولا يزال التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء إنفاذها يشكّلان أولوية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة. وعلى الرغم من صعوبات الميزانية في واشنطن، فقد وفرت الولايات المتحدة ما يربو على ٤٠ مليون دولار في شكل تبرعات خارجة عن الميزانية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بالإضافة إلى تقييمنا السنوي، الأمر الذي يدل على ثقتنا والتزامنا بتلك المعاهدة الهامة. وإذا تضي الولايات المتحدة قدما بعملية التصديق على المعاهدة، فإننا نشجع جميع دول المرفق الثاني على التصديق عليها.

المعاهدة عام ٢٠١٠، ليصل مجموع الدول إلى ١١٨ دولة. وأصبح البروتوكول معيارا دوليا للضمانات، ونشجع جميع البلدان على اعتماده. ونواصل العمل أيضا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء فيها من أجل تعزيز الضمانات بطرق أخرى، بما في ذلك عن طريق كفالة حصول الوكالة على الدعم السياسي والموارد اللازمة للوفاء بمهمتها الأساسية.

ولا يزال التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بوصفه الركيزة الثالثة في معاهدة عدم الانتشار، قويا كما في السابق. ويسرني أن أبلغ عن إسهام ١٣ دولة الآن في مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاستخدامات السلمية، وأن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد وافق على تدابير من شأنها أن تكفل حصول الدول الأعضاء في الوكالة على الوقود اللازم لمحطات الطاقة النووية للأغراض السلمية بطريقة موثوقة.

وفي حين أن الولايات المتحدة والأطراف الأخرى تحرز تقدما في جميع ركائز معاهدة عدم الانتشار، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء التصرفات التي تقوم بها قلة من البلدان: إيران وسوريا وكوريا الشمالية في انتهاك لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، علاوة على أنها لم تتخذ الخطوات اللازمة لتصحيح تلك الانتهاكات التي تهدد الأمن الدولي وتقوض الثقة في نظام عدم الانتشار. وقبل كل شيء، تعوق تلك الانتهاكات تحقيق أهدافنا المشتركة في مجال نزع السلاح. وعليه، يجب أن يصر المجتمع الدولي على العودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار، تماشيا مع خطة عمل معاهدة عدم الانتشار.

وبالإضافة إلى المسائل النووية، ترحب الولايات المتحدة بنجاح المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وبخطة العمل الطموحة التي اعتمدها. ولا نزال نمضي قدما أيضا بمبادراتنا بشأن الشفافية البيولوجية التي تهدف إلى بناء الثقة في نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

لاتباع عملية تدريجية في هذا الصدد. فذلك هو الطريق الوحيد الممكن والمؤدي إلى تحقيق نزع السلاح. وندعو جميع الدول إلى أن تأخذ على محمل الجد التزاماتها الدولية إزاء نظم تحديد الأسلحة وعدم الانتشار، فضلا عن العمل معا من أجل المضي قدما على ذلك الطريق أيضا. وأتطلع إلى المزيد من مداولاتنا.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
سيدي الرئيس، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنيتكم على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لقيادتكم القديرة وتعاوننا إذ نمضي قدما.

لقد شهدنا على مدى السنوات الأخيرة تطورات مشجعة في المجال النووي، من بينها التوقيع التاريخي على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية والحد منها من قبل الدولتين النوويتين الرئيسيتين، وعقد مؤتمري قمة رائدين بشأن الأمن النووي في واشنطن وسيول، واعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ بتوافق الآراء. وقدّم الأمين العام بان كي - مون أيضا اقتراحه المؤلف من خمس نقاط بشأن نزع السلاح النووي في عام ٢٠٠٨. ولا يزال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يشكلان مسألة محورية في جدول الأعمال العالمي.

ومع ذلك، يبدو أن تلك الاتجاهات الإيجابية قد تعثرت على مدى العامين الماضيين. ويؤمن وفد بلدي إيماننا راسخا بأن من الأهمية بمكان - من أجل إحياء الجهود العالمية المتعلقة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار - استعادة الثقة وتعزيز روح التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة. ويجب على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم التزامها بعدم الانتشار بصورة آمنة، في حين يجب أن تضطلع الدول الحائزة للأسلحة النووية بدورها عن طريق إحراز تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح النووي.

وتواصل الولايات المتحدة مواصلة الكفاح من أجل وقف إنتاج المواد الانشطارية بهدف استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها. وتشكل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الخطوة المنطقية القادمة والضرورية للغاية في الطريق نحو نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. ولا يزال مؤتمر نزع السلاح المتندى الأفضل بالنسبة لنا فيما يتعلق بالتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ما دام يشمل جميع الدول الرئيسية ذات القدرات النووية، ويعمل على أساس من توافق الآراء، بما يكفل حماية الشواغل الأمنية الوطنية لجميع الدول. لقد شرعت الولايات المتحدة في العام الماضي في عقد مشاورات بين الدول الخمس الدائمة العضوية وغيرها فيما يتعلق بتخطي العوائق التي تعوق المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. وسعينا أيضا إلى إعداد بلداننا لإجراء مفاوضات نتوقع أن تكون مليئة بالتحديات. ومن شأن الحوار بين الدول الخمس زائدا الدول الأخرى المضي قدما بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلى الرغم من ذلك، فإن صبرنا على هذه المسألة ليس مطلقا، وسنواصل السعي إلى ما يحقق مصلحة الأمن العالمي. وسنعمل جاهدين من أجل إقناع الآخرين بأن بدء المفاوضات ليس أمرا مثيرا للخوف.

إن الولايات المتحدة كانت دوما وستظل ملتزمة بالابتكار، وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار على نحو دائم ليسا استثناء. وفي إطار استجابتنا للمشهد الأمني المتغير على الدوام، فإننا نبحث عن سبل مبتكرة للتصدي لمشاكل التحقق والرصد التي طال أمدها في عالم يزداد ترابط وتشابكا. ويكتسي ذلك النوع من التفكير أهمية بالغة ونحن نواجه تحديات القرن الحادي والعشرين.

وستواصل الولايات المتحدة العمل من أجل المضي قدما نحو عالم خال من الأسلحة النووية. ولا شك أن ذلك عملا شاقا، غير أنه لا توجد طرق مختصرة، وليس ثمة بدائل عملية

أتاح الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب النووي، المعقد في ٢٨ أيلول/سبتمبر أثناء انعقاد الجمعية العامة، زخماً جديداً لدفع جهود مؤتمر قمة الأمن النووي في سول عام ٢٠١٢. وأعلن ٥٨ من قادة العالم في مؤتمر قمة سول التزاماً جماعياً دولياً بإيجاد عالم خال من الإرهاب النووي، واعتمدوا بلاغ سول. وشكل مؤتمر القمة فرصة ممتازة لتذكيرنا بالحاجة إلى بذل جهود متواصلة لمعالجة مسألة السلامة النووية والأمن النووي بطريقة متسقة. ويتوقع وفد بلدي أن نتمكن من استكشاف طرق جديدة وأكثر ابتكاراً لزيادة تعزيز السلامة والأمن النوويين في مؤتمر قمة الأمن النووي المقبل، المزمع عقده في هولندا عام ٢٠١٤.

من الواضح أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تتسم بأهمية سياسية وعملية على حد سواء بالنسبة للمجتمع الدولي. ويرحب وفد بلدي بآخر الإنجازات، التي تشمل تصديق إندونيسيا وغواتيمالا على المعاهدة، فضلاً عن توقيع نيوي عليها. بيد أن وعد المعاهدة لن يتحقق بالكامل إلا حين تدخل حيز النفاذ وتصبح عالمية الشمول. يحث وفد بلدي جميع الدول، لا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، على أن تفعل ذلك بدون مزيد من التأخير. وإلى حين بدء نفاذ المعاهدة، يجب على الدول أن تمتنع عن التصرف على النحو الذي يقوض الغرض من المعاهدة.

اشتد القلق على مدى العقد الماضي إزاء عجز مؤتمر نزع السلاح. لا تزال حكومتي متشبثة بالأمل في أن يتمكن المؤتمر من أداء دوره المركزي بوصفه المنتدى الرئيسي لنزع السلاح، وستقوم بما يليه عليها الواجب من أجل تحريك عملية المؤتمر. وندعو مرة أخرى جميع أعضاء المؤتمر إلى التعاون أولاً على إطلاق العمل الجوهري بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومن ثم معالجة مسائل مؤتمر نزع السلاح المتعلقة منذ أمد طويل.

وفيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار، فإن جمهورية كوريا تسلم بأن لجميع الدول الأطراف الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ما دامت تلك الدول في امتثال تام لالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار. ومع ذلك، فإن هناك أيضاً احتمالات كامنة لانتشار تكنولوجيات دورة الوقود النووي. ويجب على الدول المستفيدة من تلك التكنولوجيات - التي يمكن تحويلها بصورة مباشرة إلى أغراض غير سلمية - أن تبدي مستوى أعلى من الالتزام بعدم الانتشار، فضلاً عن التنفيذ الكامل لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات بغية كفالة الثقة الدولية.

ونرى أنه ينبغي حل جميع المسائل والشواغل العالقة بشأن برنامج إيران النووي على وجه السرعة وبالوسائل الدبلوماسية، كي تتمكن إيران من استعادة ثقة المجتمع الدولي. ويتسم حل المسألة النووية الإيرانية في وقت مبكر وبطريقة سلمية بأهمية بالغة، ليس بالنسبة لنظام عدم الانتشار النووي فحسب، بل أيضاً بالنسبة للاستقرار في الشرق الأوسط بوجه عام، وهي منطقة تشهد اضطرابات على نحو متزايد.

ويأمل وفد بلدي أن يحقق مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في كانون الأول/ديسمبر المقبل نجاحاً أكيداً.

لقد برز الإرهاب النووي بوصفه أحد أخطر التهديدات التي يتعرض لها الأمن العالمي. من الأهمية بمكان منع الانتشار النووي ليس فقط فيما يخص الدول، بل أيضاً فيما يخص الجهات الفاعلة من غير الدول. الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي مهمة لمنع الإرهاب النووي، وينبغي للأمم المتحدة أن تكون الميدان الرئيسي الذي تجري فيه تلك الجهود. ينبغي أن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، الاضطلاع بدور رائد في تيسير التعاون الدولي وتقديم المساعدة وتعزيز الضمانات.

واضحاً لقرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، الذي يحظر أي عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.

واستجابة لذلك العمل الاستفزازي، أكد مجلس الأمن مجدداً، من خلال بيان رئاسي يتسم بالتصميم والحسم (S/PRST/2012/13)، أن المجتمع الدولي لن يتسامح مع مواصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية برامجها النووية وفي مجال القذائف. ومع ذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما برحت تستهين بالتزاماتها من خلال مواصلتها برامجها النووية، بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم وقيامها ببناء مفاعل يعمل بالماء الخفيف. ينبغي أن يسبب وجود برنامج لتخصيب اليورانيوم بالغ القلق لنا جميعاً، لأنه يفتح الطريق لذلك البلد ليمعن في تطوير قدراته في مجال الأسلحة النووية.

في الآونة الأخيرة، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مراراً عن عزمها على توسيع نطاق قدراتها النووية، واصفة نفسها بما تسميه دولة حائزة للأسلحة النووية. واستجابة لذلك، بعث المجتمع الدولي برسالة موحدة وحازمة في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته السنوية العادية السادسة والخمسين باعتماده قراراً بالإجماع في ٢١ أيلول/سبتمبر. في ذلك القرار، أعاد المجتمع الدولي التأكيد على أن كوريا الشمالية لا يمكن أن يكون لها مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار النووي، كما هو منصوص عليه بوضوح في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (Vol I)) وقراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). ينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتقيد بالتزاماتها الدولية وواجباتها بموجب قرارات مجلس الأمن والبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عن محادثات الأطراف الستة.

عقب الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظّمته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الأسبوع الماضي، تعترف جمهورية كوريا بالدور الحاسم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. يود وفدي أن يحث جميع الدول غير الأطراف في الاتفاقية - لا سيما الدول التي يُعتقد أنها تملك قدرات في الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - على الانضمام إلى الاتفاقية بدون مزيد من التأخير. وبالتأكيد يجب ألا تستخدم الأسلحة الكيميائية، تحت أي ظرف من الظروف، وألا يُهدد باستخدامها. فذلك أمر غير مقبول بموجب القانون الدولي ويتناقض مع المبادئ الإنسانية العالمية.

الأسلحة التقليدية قادرة على زعزعة استقرار البلدان والمناطق، وخسائرها البشرية كبيرة. وكما ذكر مرات عديدة، فإن تلك الأسلحة هي في الواقع أسلحة الدمار الشامل الحقيقية. تؤيد جمهورية كوريا تماماً أهداف ومبادئ معاهدة تجارة الأسلحة. وهذه المعاهدة ينبغي أن تأتي نتيجة مداولات جيدة التوازن من حيث الجدوى والقدرة على التنفيذ، والفعالية بهدف تشجيع جميع الدول الأعضاء على المشاركة الكاملة. من المخيب للآمال ألا يثمر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، المعقود في نيويورك في تموز/يوليه من هذا العام. ومع ذلك، فإن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة أهم من أن نتخلى عنه بكل بساطة. وإننا لتتطلع إلى مداولات بناءة في اللجنة الأولى من أجل التوصل إلى بدائل.

لا تزال البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديداً للسلام والأمن الإقليميين، وكذلك تحدياً غير مسبوق للنظام الدولي لعدم الانتشار. فبالإضافة إلى تجربتها النوويتين، في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، والكشف في عام ٢٠١٠ عن مرفقها لتخصيب اليورانيوم في يونغبيون، قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق قذائف طويلة المدى في نيسان/أبريل من هذا العام. ويشكل ذلك انتهاكاً

السيد شلقم (ليبيا): يسعدني أن أراكم تترأسون أعمال هذه اللجنة، وأنا واثق من أن خبرتكم وحكمتكم ستقودان أعمال اللجنة إلى أفضل النتائج. كما أود أن أؤكد تأييد وفد بلدي للبيانات التي ألقيت باسم مجموعة حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية والمجموعة الأفريقية.

لقد أكدت ليبيا أكثر من مرة احترامها لجميع تعهداتها بمقتضى الصكوك الدولية الخاصة بترع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وهي تتعاون بكل مصداقية وشفافية مع المجتمع الدولي لدعم كل الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتنفيذ نصوص وأحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية وإيجاد مناخ مناسب لإحراز التقدم المطلوب للتخلص من أسلحة الدمار الشامل. كما أن ليبيا عاقدة العزم على إعادة النظر في موقفها من بعض الصكوك الدولية الخاصة بترع السلاح التي لم تنضم إليها واتخاذ القرار المناسب بشأنها بعد اعتماد الدستور الدائم لليبيا وتشكيل حكومة منتخبة تتمتع بالشرعية الكاملة.

إدراكاً من الحكومة الليبية لخطورة انتشار السلاح وسهولة الحصول عليه في مناطق كثيرة من ليبيا، كإحدى تداعيات الحرب ضد النظام الدكتاتوري السابق، فإن الحكومة تعمل على تشجيع المواطنين على تسليم السلاح بصورة طوعية ووضعت برنامجاً متكاملًا لترع السلاح وتسريح المجموعات المسلحة وإدماج أفرادها في أجهزة الدولة المختلفة. وفي نفس الوقت، تجريم حمل السلاح بدون ترخيص وبسط حكم القانون وسلطة الدولة على كامل التراب الليبي، وهو برنامج بدأت الحكومة في تنفيذه ومن المقرر أن ينتهي تنفيذه في أقرب وقت ممكن.

وفي ما يتعلق بمخزونات ومعدات الأسلحة غير التقليدية، فقد قامت السلطات الليبية الجديدة بتحريزها ووضعها في مواقع آمنة بمعرفة أجهزة الدولة الجديدة، وتم إخطار المنظمات الدولية المعنية بذلك بكل شفافية. لقد باتت الحاجة ملحة لأن

وتماشياً مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، ستواصل حكومة بلدي العمل بنهج يقوم على المبادئ لحل المسألة النووية الكورية الشمالية، وتنفيذ الجزاءات تنفيذاً مخلصاً بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن، مع ترك الباب في الوقت نفسه مفتوحاً أمام الحوار. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن توقف فوراً جميع الأنشطة النووية وأن تتخذ تدابير ملموسة ترمي إلى نزع السلاح النووي. ومن شأن قيامها بذلك أيضاً أن يفتح الطريق لتحسين معيشة شعبها. ولن نبرح نعمل عن كثب مع البلدان المعنية على تحقيق هدف أن تكون كوريا الشمالية خالية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيها.

خلال هذه الدورة، ستقوم حكومة جمهورية كوريا وحكومة أستراليا بتقديم مشروع قرار بشأن منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها. كما ستقوم جمهورية كوريا، بوصفها رئيسة مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، بتقديم مشروع قرار بشأن مدونة لاهاي لقواعد السلوك. يلتزم وفد بلدي من جميع الوفود أن تشارك في تقديم مشروع القرارين وأن تؤيدهما تأييداً كاملاً.

واصل مجتمع نزع السلاح، بقيادة الأمم المتحدة، إحراز مكاسب مشجعة، ليس فقط على طريق عدم الانتشار النووي، بل أيضاً نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. يحتاج بلوغ ذلك الهدف إلى المزيد من الوقت والعمل الشاق، ولكن يجب علينا أن نواصل السير في طريقنا وأن نركز جهودنا بهدف إحراز تقدم دائم. يؤكد وفد بلدي مرة أخرى نيتنا واستعدادنا للعمل بدون كلل حتى تحقق اللجنة الأولى النجاح في هذه الدورة وما بعدها، مضطلعاً بدور يتناسب مع موقعنا وتركيزنا الوطني على نزع السلاح وعدم الانتشار.

نجاح أعماله لما لهذا المؤتمر من أهمية في إرساء دعائم الأمن والاستقرار وبناء الثقة بين شعوب المنطقة وترسيخ السلام والأمن الدوليين. وتشدد ليبيا على أهمية العمل على تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتدعيم الجهود المبذولة لجعله بحيرة سلام وجسرا للتعاون الدولي في شتى المجالات.

وفي ما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإن ليبيا تتطلع إلى معالجة هذه المسألة في مراعاة تامة لخصوصية كل منطقة وكل دولة ومتطلباتها في الأمن والدفاع. كما تتطلع إلى أن تؤخذ في الاعتبار المبادئ المتعارف عليها كحق الدول في الدفاع عن النفس والحفاظ على سلامة الدول ووحدة أراضيها والحق في مقاومة الاحتلال وتقرير المصير. كما يجب الابتعاد عن المعايير المزدوجة والاشتراطات المسبقة القابلة للتأويل وفقا للأمرجة والمواقف السياسية المتغيرة، والتي يمكن استخدامها كوسائل للضغط والابتزاز السياسي.

وتود ليبيا التأكيد على أهمية الالتزام بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وضرورة مواصلة البناء على ما تم تحقيقه من نتائج في سبيل تنفيذ هذا البرنامج.

وختاما، تؤكد ليبيا أن التعاون المتعدد الأطراف وتوفر الإرادة السياسية الجادة عنصران أساسيان للمضي قدما وبفعالية لتحقيق أهداف نزع السلاح المتمثلة في إرساء دعائم الاستقرار والطمأنينة في مختلف ربوع العالم بما يحقق التنمية والازدهار والرفاهية لجميع الشعوب.

السيدة ريبرو فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): سأتلو نسخة مختصرة من بيان البرازيل الذي ستوزع نسخته الكاملة في قاعة الاجتماع.

تقوم الدول النووية بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونتائج المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، والخطوات الثلاثة عشرة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وبرنامج العمل الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)).

إن العمل على تقييد الاستفادة من التطبيقات السلمية للطاقة النووية وتسييس هذه المسألة وعدم الجدية في نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وعدم وضع آليات وبرامج زمنية محددة قابلة للتحقيق وبكل شفافية لتدمير مخزونات تلك الأسلحة والتخلص منها بشكل نهائي، كل هذه العوامل من شأنها تعميق حالة القلق لدى الشعوب على مستقبل البشرية. لذا، فإن ليبيا تؤيد إبرام صك دولي غير مشروط وملزم قانونا لضمان أمن الدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستخدامها. ومن شأن هذه الضمانات دون شك دعم تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وجعل الدول غير النووية في مأمن من مخاطر استخدام الأسلحة النووية ضدها.

وتدعم ليبيا الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى باعتبار ذلك خطوة على الطريق الصحيح لتخليص العالم من شروخ ومخاطر تلك الأسلحة. وفي هذا الإطار، تناشد ليبيا السيد الأمين العام للأمم المتحدة، والدول الوديدة لمعاهدة عدم الانتشار والتجمعات الإقليمية والدول المؤثرة الأخرى بذل مساعيها لحث وتشجيع جميع الدول المعنية بمؤتمر عام ٢٠١٢ الخاص بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية على المشاركة بفعالية. وأكد على ضرورة انعقاد المؤتمر في موعده خلال شهر كانون الأول/ديسمبر القادم، والمساهمة في

عن نماذج يصعب شرحها في عالم ما بعد الحرب الباردة. وفي سياق الإشارة إلى أن الأسلحة النووية عديمة الفائدة في مواجهة التهديدات الحالية للسلام والأمن الدوليين، إضافة إلى كونها حافزا للانتشار، يقترح الأمين العام إجراء خفض كبير في الإنفاق على صيانة وتحديث هذه الأسلحة من أجل تحرير موارد للاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. والبرازيل تتفق معه تماما.

فبعد أكثر من ٤٠ عاما من بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأكثر من ٢٠ عاما من انتهاء الحرب الباردة، من غير المقبول أن تظل الآلاف من الأسلحة النووية موجودة بل ويجري تحديثها باستمرار، في إطار العقيدة العسكرية، ويتم الاحتفاظ بها عند مستويات غير مخفضة من التأهب التشغيلي. والبرازيل تعرب عن قلقها إزاء استمرار محاولات تبرير حيازة الأسلحة النووية، سواء للحفاظ على مستويات الحد الأدنى من الأمن أو لضمان الأمن غير المنقوص المزعوم أو لتوفير الاستقرار الاستراتيجي الافتراضي. فهذه مفاهيم عفا عليها الزمن مثل الأسلحة النووية ذاتها.

وبينما يمثل مجال الانتشار الأفقي للأسلحة النووية جانبا ناجحا نسبيا من جوانب نظام معاهدة عدم الانتشار، فإن جانب نزع السلاح النووي من الصفة لا يزال يشهد عدم امتثال. وقد حان الوقت لأن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتدابير ذات الصلة بتزع السلاح النووي التي وافقت على تنفيذها بموجب المعاهدة، تماشيا مع خطط العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ومصدقية وفعالية النظام تتوقفان على تقييد جميع الدول بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وإلى جانب نزع السلاح النووي، فإنه مما يحقق المصالح المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية حصولها على ضمانات ملزمة قانونا من الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن هذه الأسلحة لن تُستخدم ولن يتم التهديد باستخدامها ضدها

أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وأن أتعهد بتقديم دعمنا الكامل لكم. ونحن على ثقة بأن خبرتكم وحنكتكم الدبلوماسية ستمكنكم من إدارة عملنا خلال الأسابيع الأربعة المقبلة بنجاح. وتعيينكم يمثل أيضا اعترافا بباغ إندونيسيا الطويل وقيادتها في تعزيز جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف. كما نغتنم هذه الفرصة لنشكر السيدة أنجيلا كين على ملاحظاتها الافتتاحية وعلى عملها بصفتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح.

تعرب البرازيل عن تأييدها الكامل للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل شيلي باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثل السويد بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد. وكما حدث في السنوات السابقة، فإن الائتلاف سيقدم مشروع قرار بعنوان "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بتزع السلاح النووي". كما سيعرض وفدا البرازيل ونيوزيلندا مشروع قرار بشأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة. ونحن نعول على نفس الدعم الكبير الذي حظي به هذان القراران من الوفود في الدورات السابقة لهذه اللجنة.

لا يزال نزع السلاح النووي يشكل أولوية عالية بالنسبة للبرازيل. وخلال المناقشة العامة في هذا العام، أشار رئيس البرازيل ديلما روسيف إلى

"وجود ترسانات هائلة تزيد من حدة التوترات وتعوق جهود تحقيق السلام، فضلا عن كونها تهديدا للبشرية جمعاء" (A/67/PV.6، صفحة ١٣).

ونشيد، في هذا الصدد، بالمقالة التي نشرها الأمين العام مؤخرا بعنوان "العالم متخمس بالأسلحة والسلام يعاني من نقص التمويل"، والتي يشير فيها إلى أن النفقات العسكرية الضخمة والاستثمارات الجديدة في تحديث الأسلحة النووية، والتي تقدر تكلفتها بما لا يقل عن ٤,٦ بليون دولار يوميا، ما زالت تعبر

ونرحب بتصديق غواتيمالا وإندونيسيا مؤخرا على المعاهدة ونكرر دعوتنا لجميع الدول التي لم توقع أو تصدق على المعاهدة بعد، وخاصة دول المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

والبرازيل تنضم إلى المجتمع الدولي في دعوته إلى إطلاق مفاوضات لإبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية. غير أن المناقشات بشأن هذه المسألة تشير إلى أن الصعوبات الحقيقية لا تتعلق بمسائل إجرائية وإنما بمسائل موضوعية. ونظرا للكميات الضخمة من البلوتونيوم واليورانيوم عالي التخصيب الموجودة في بعض البلدان - والتي تكفي لإنتاج أسلحة لقرون قادمة - يمكن للمرء أن يشك في القيمة المضافة لمعاهدة تتجاهل مسألة المخزونات أو المواد الموجودة من قبل. ولتلبية هذه التوقعات بالكامل، تعتقد البرازيل أن التفاوض على معاهدة للمواد الانشطارية ينبغي أن يكون جزءا من إطار قانوني أكبر، أي إطار اتفاقية للأسلحة النووية، تقف جنبا إلى جنب مع غيرها من الصكوك التي تهدف إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية وفقا لإطار زمني واضح ولكن واقعي.

وهذه الاعتبارات تقودنا إلى استنتاج مفاده أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يكون على استعداد للدفع قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وأسباب الجمود في المؤتمر هي أسباب سياسية بوضوح ولا علاقة لها بمسائل مؤسسية أو إجرائية. وأي جهد لإصلاحه ينبغي أن يتناول آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ككل وليس المؤتمر وحده. وهذا هو سبب رفضنا تحديد مهلة نهائية للمؤتمر وتأييدنا لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح.

تمثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لها في هذا العام، مثالا شديدا للوضوح على نجاح تعددية الأطراف في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وكان من دواعي سرورنا التوصل إلى اتفاق في

أبدا. والبرازيل تولي أهمية كبرى لإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وقد كانت معاهدة ثلاثيولكو التعبير الأول عن نبذ الدول الواضح للأسلحة النووية كأسلحة مفضلة في علاقاتها الدولية. وبالمثل، فإن الوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية تجسد مبادرة إقليمية أخرى ناجحة في المجال النووي.

والبرازيل، تماشيا مع التزامها الذي لا يتزعزع بمعاهدة عدم الانتشار والالتزامات التي تتضمنها تلك المعاهدة، تولي أهمية كبيرة للقرارات الصادرة عن مؤتمرات استعراض المعاهدة، بما في ذلك قرار عام ٢٠١٠ بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. والبرازيل مقتنعة بأن عقد هذا المؤتمر بنجاح سيشكل جزءا أساسيا من نظام معاهدة عدم الانتشار ودورة الاستعراض الحالية. ونحث جميع بلدان المنطقة على حضور المؤتمر والذي يمكن أن يمثل بداية لعملية واعدة تهدف إلى تعزيز تدابير بناء الثقة بين دول الجوار. وبينما لا تتجاهل البرازيل خصوصيات الشرق الأوسط التي قد تتطلب إجراء تعديلات مناسبة، فإنها مستعدة لتشاطر الخبرات التي اكتسبتها من كل من معاهدة ثلاثيولكو والوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية.

والبرازيل ملتزمة التزاما كاملا بهدف ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية وبالجهد الدولية الرامية إلى منع الجهات من غير الدول من الوصول إلى هذه الأسلحة أو المواد والتكنولوجيا المتصلة بها. ومع إدراكنا الراسخ لضرورة تعزيز جميع الدول لضوابطها الوطنية على المواد النووية والمواد ذات الصلة، تعتقد البرازيل أن التخلص التام من الأسلحة النووية هو السبيل الوحيد لضمان عدم وقوعها في أيدي جهات من غير الدول. ونأسف لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد ١٦ عاما من فتح باب التوقيع عليها.

الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز فيما يخص تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف المتمثل في حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بموجب اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

تواصل البرازيل إعطاء أولوية عالية لهدف الحفاظ على الفضاء الخارجي، واستخدامه للأغراض السلمية حصرا. ومما يبعث على القلق أنه على الرغم من إقرار المجتمع الدولي بصورة متزايدة الحاجة إلى ضرورة تعزيز الثقة بين الدول بشأن أنشطة الفضاء الخارجي، فلا تزال ثمة مقاومة شديدة أو عدم اكتراث فيما يتعلق بالطابع الملح لاعتماد أطر ملزمة قانونا بشأن تلك المسألة. وبعض الدول تعتبر بأن أفضل نهج يتمثل في التصديق على عدد من الالتزامات، السياسية الطوعية. وتعتقد البرازيل أنه بوسعنا، بل يتعين علينا أن نهدف إلى تحقيق المزيد.

كما أن الحاجة إلى التزامات قانونية حاضرة أيضا، عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على أمن نظم الاتصالات والمعلومات العالمية. وتعتمد مصالح المجتمع الدولي ككل على اتفاقات فعالة ومتوازنة وتعاونية.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام البرازيل الكامل بعمل اللجنة الأولى، ونحن نسعى إلى تحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، على أساس نهج تعاوني أكبر. وفي خضم السعي إلى تحقيق ذلك الهدف، فإن على الأمم المتحدة وهيئاتها، مثل هذه اللجنة، القيام بدور أساسي.

السيد عثمان (السودان): يطيب لي في البداية أن أهنيكم بانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة المهمة، ونثق في أن خبرتكم الثرية ستقود فعاليات هذه اللجنة إلى النجاح. كما لا يفوتني أن أتقدم بالتهنئة للسيدة أنجيلا كين، وكيلة الأمين العام والمثلة السامية المعنية بشؤون نزع السلاح، على بيانها الوافي التي قدمته

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ نص على وضع إطار سليم لالتهاء من تدمير الترسانات الكيميائية المتبقية، مع الحفاظ على سلامة الاتفاقية ومصادقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد أصبحت الاتفاقية الآن صكا يحظى بانضمام علمي تقريبا. والبرازيل تشجع جميع الدول التي لم تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها حتى الآن على القيام بذلك دون مزيد من التأخير. وبخصوص اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ترحب البرازيل بنتائج آخر مؤتمر استعراضي الذي وضع الأساس لفترة ما بين الدورات المقبلة، مع التركيز على التعاون الدولي والتطورات في مجال العلم والتكنولوجيا والتنفيذ على الصعيد الوطني.

على عكس أسلحة الدمار الشامل، لا تشكل الأسلحة التقليدية خطرا وشيكا على بقاء الجنس البشري. ومع ذلك، فإن الانتشار المنفلت والاستخدام غير المسؤول لتلك الأسلحة، لا يزالان يؤديان إلى حدوث خسائر بشرية غير مقبولة، في أجزاء مختلفة من العالم. وفي ذلك السياق، شعرنا بخيبة أمل جراء اختتام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة في تموز/يوليه، من دون اعتماد مشروع معاهدة نهائي. ومع ذلك، يسرنا الإشارة إلى الحشد المناسب التوقيت، بغية اتخاذ اللجنة الأولى قرارا بشأن إعادة عقد المؤتمر. إن البرازيل تؤيد تأييدا تاما تلك المبادرة.

ويعود السبب الثاني في خيبة الأمل إلى نهاية عام ٢٠١١، عندما منع النهج غير المرن لبعض الوفود، جهودا جادة بذلت في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية؛ من التحرك في اتجاه اعتماد اتفاق متعدد الأطراف بشأن الذخائر العنقودية. ونتيجة لذلك، سيتواصل في المستقبل المنظور، الاحتفاظ بكميات كبيرة من تلك الأسلحة، وخصوصا الترسانات القديمة، واستخدامها ونقلها بدون أي نوع من أنواع التنظيم.

غير أننا يجب أن نلاحظ أيضا التطورات الإيجابية الحاصلة في مجال الأسلحة التقليدية، مثل النتائج الناجحة التي حققها مؤتمر

إن السودان شريك فاعل في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح، فقد كان من بين أوائل الدول التي انضمت إلى العديد من الاتفاقات والصكوك الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، وقيادة جهود اتفاقية إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، التي انضمنا إليها عام ٢٠٠٤، بعد مشاركتنا في حلقة العمل التي عقدت في فيينا حول أهداف المنظمة، وأساليب عمل مراكزها المنتشرة في العالم.

كما يشرفني أن أعلمكم بأن عاصمة بلدي الخرطوم قد استضافت خلال عام ٢٠٠٤، الاجتماع الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، في إطار اهتمام السودان بتنشيط وتفعيل مفهوم عالمية الاتفاقية.

وخرج ذلك المؤتمر بتوصيات مهمة للغاية، كالتوصية الخاصة بجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية، والتشديد على أن تقتصر مناشط الدول في هذا المجال على الاستخدامات السلمية فقط في مجال الكيمياء، وذلك دون المساس بحقوق الدول في التصرف فيما يتعلق بالاستفادة من التقنيات الكيميائية والنووية في الاستخدامات العلمية والتقنية والتنمية السلمية.

إن الأمر الذي يحتل الأولوية في اهتمامات بلادي مثل جميع الدولي، ولكن بصفة خاصة في منطقتنا وفي إقليمنا في أفريقيا، هو موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبلادي، كالعديد من بلدان العالم تعاني من هذه الظاهرة، حيث ارتبط ذلك في كثير من الأحيان بأبعاد اقتصادية زادت من تعقيداتها ظواهر الطبيعة، كتغير المناخ والجفاف والتصحر، ومن ثم احتدام التنافس على موارد الماء والكأ، مما جعل اقتناء السلاح جزءاً أصيلاً من سلوك بعض القبائل والمجموعات السكانية لإظهار قوتها. وهو ما يجعل مهمة نزع هذه الأسلحة الصغيرة والخفيفة والسيطرة عليها أمر صعب. والسودان مدرك

في مستهل مداولات هذه اللجنة (انظر A/C.1/67/PV.3) كما أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي ألقته إيران باسم حركة دول عدم الانحياز، والبيان الذي قدمته نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية، وكذلك البيان الذي قدمته مصر باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. كما أرجو أن أؤكد لكم بأن وفد السودان سوف ينخرط بصورة إيجابية وفاعلة في مداولات هذه اللجنة.

يأتي اجتماع اللجنة الأولى خلال هذا العام والعالم بأسره يتربقب انعقاد المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تنفيذاً لقرار مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ (انظر، NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول))، ونرحب باتخاذ خطوات تحضيرية لهذا المؤتمر، بما في ذلك اختيار فنلندا كبلد مضيف للمؤتمر.

كما نؤكد على أهمية مشاركة جميع الدول في الشرق الأوسط في ذلك المؤتمر وفق ما نصت عليه خطة عمل الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠، وندعو المجتمع الدولي لدعم كافة الجهود من أجل إنجاح ذلك المؤتمر، والخروج بنتائج عملية وآليات واضحة للتنفيذ والمتابعة، وفق جدول زمني ملزم من أجل جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا السياق، فإننا نؤكد أهمية إخضاع جميع المرافق النووية في منطقة الشرق الأوسط لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي يؤكد حتمية انضمام دولة إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما نذكر بأن المتغيرات الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم اليوم، وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط تؤكد أن السبيل الوحيد لتوطيد الأمن الدولي، يتمثل في تفعيل قنوات العمل المتعدد الأطراف، وفي مقدمة ذلك يأتي انعقاد المؤتمر الخاص بالشرق الأوسط.

بذلك على المستوى المركزي. كما تم تكوين فرق عمل يضم مختلف الوزارات والمؤسسات ذات الصلة لمتابعة التنفيذ.

كما تم إنشاء مكاتب في مختلف ولايات السودان للتصدي لظاهرة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، وفقا لخطة مدروسة سيتم تطبيقها خلال الخمسة أعوام القادمة. وأهم ملامح هذه الخطة ستركز على مواءمة التشريعات والقوانين الوطنية مع برنامج عمل الأمم المتحدة. كما ستركز هذه الخطة على حوسبة سجلات الأسلحة وإحكام ضبط أسلحة القوات النظامية. وستركز على المراجعة الدورية لسجلات الأسلحة الخفيفة والمرخص بها لبعض المواطنين، وفقا للقوانين ذات الصلة.

كما تولي هذه الخطة اهتماما كبيرا بجانب التوعية والتنوير العام بخطور الأسلحة الخفيفة والصغيرة ورفع قدرات الهيئات المشاركة في عمليات الضبط والسيطرة.

في الختام، لعلنا جميعا متفقون على أن إعلان جنيف لعام ٢٠٠٦ بشأن العنف المسلح والتنمية قد أبرز بصورة جلية مدى الترابط بين عمليتي التنمية والتزام المسلح، الأمر الذي يجب مراعاته عند بحث مجلس الأمن للتزاعات في الدول النامية، أو عندما يقرر أو ينظر في إرسال بعثات لحفظ السلام في تلك البلدان، أو عمليات لبناء السلام أيضا في تلك البلدان.

حيث يجب مراعاة تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلدان الخارجة من النزاعات. وفي هذا السياق يجب استصحاب معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وأهمها هو البعد التنموي إذ يشكل ذلك القاسم المشترك في معظم النزاعات المعاصرة. وما نزاع دارفور الذي تجاوزناه في السودان بعد توقيع وثيقة الدوحة للسلام ودخولها إلى حيز النفاذ، إلا نموذج يؤكد تداخل هذه العوامل مع بعضها بعض، وأهمها قضية التنمية وعوامل الجفاف والتصحر التي أدت إلى التدافع والمنافسة بين مجتمعي المزارعين والرعاة على موارد

أكثر من غيره لمدى مخاطر هذه الظاهرة وضرورة استئصالها. لذلك ظل حاضرا وفاعلا في جميع المنابر الدولية والإقليمية ذات الصلة. علاوة على الجهد القطري الذي نضطلع به عبر المكتب الوطني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، إيماننا منا بالعلاقة المتبادلة بين انتشار هذه الأنماط من الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الحدود والإرهاب وتجارة المخدرات.

والسودان يقود في هذا الصدد جهودا متعددة الأوجه في إطار الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وعبر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وكان آخر هذه الجهود استضافة السودان في نيسان/أبريل الماضي ورشة العمل الإقليمية حول محاربة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وعلاوة على جهوده الثنائية مع دول الجوار الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة والجمارك فيها، إننا إذ نستعرض هذه الجهود، إنما نؤكد أيضا على أن محاربة انتشار هذه الأنواع من الأسلحة يجب أن تكون من جانب الدول المصنعة في المقام الأول. وذلك بعدم تصدير السلاح إلى الجماعات والأفراد من غير الدول، حتى لا ينساب السلاح في أيدي الجماعات والأفراد دون أي ضوابط. ولا بد هنا من التأكيد على أهمية تقديم كافة أنواع الدعم الفني إلى الدول المتأثرة بالظاهرة، وفقا لما هو مضمن في الفصل الثاني من برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، لمساعدتها على مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

إن السودان على المستوى القطري قطع شوطا كبيرا في تطبيق برامج عمل الأمم المتحدة في مجال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وأكمل إنشاء الهياكل الإدارية اللازمة لتطبيق ذلك البرنامج، حيث تم إنشاء مكتب اتصال وطني تابع لوزارة الداخلية، باعتباره النقطة المركزية المعنية بتنفيذ البرنامج والسياسات والخطط والاستراتيجيات الخاصة

أنشئت في منطقة جغرافية مكتظة بالسكان، فإنها تكرر طلبها إلى الدول التي قدمت إعلانات تفسيرية للبروتوكولات الإضافية الملحقه بمعاهدة تلاتيلولكو بسحب تلك الإعلانات بما يتفق مع هدف المعاهدة.

في عملية النظر في أسباب الجمود في كل من مؤتمر نزع السلاح وآلية نزع السلاح الأخرى التابعة للأمم المتحدة، من الواضح أن المشاكل في قدرة المؤتمر على استئناف عمله الموضوعي تأتي أساسا من خارج المحفل، وأنه في حين أن من الممكن تحسين أساليب عمل المؤتمر، تقوم الحاجة إلى تحديد الإرادة السياسية لإحراز تقدم ملموس.

ترحب الأرجنتين باعتماد برنامج عمل دورة هيئة نزع السلاح التي تمتد فترتها ثلاث سنوات، وإدراج مسألتين موضوعيتين. في هذه المرحلة، أود أن أشيد بالجهود التي بذلها رئيس الهيئة، السفير إنريكة رومان - موري، من أجل تحقيق هذه النتيجة. تدرك الأرجنتين أنه لكي تعمل الهيئة بكفاءة وتعتمد توصيات بشأن بندي جدول الأعمال، يجب أن تبدي الدول الإرادة السياسية اللازمة.

في ميدان الأسلحة التقليدية، ترحب الأرجنتين بالنتائج الإيجابية التي تحققت في المؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. أود أن أشدد على أهمية إدراج المنظور الجنساني والعمرى لدى تنفيذ برنامج العمل. إن اعتماد جدول زمني لاجتماعات الدورة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٨ سيمكن من التمييز بوضوح بين الولايات لمختلف أنواع الاجتماعات واختيار المواضيع المحددة من أجل المزيد من الفعالية.

إن الحاجة إلى صك دولي موثوق أمر معترف به دوليا، صك يرسي معايير مشتركة تمكن من تحديد العوامل والظروف التي ينبغي للدول أخذها في الحسبان عند تقييم تراخيص نقل

الماء والكتلا الأمر الذي جعل أفراد تلك المجتمعات يسعون للحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ختاما، نأمل أن تركز منهجية عمل أفرقة الخبراء على معالجة الأسباب الجذرية وليس الأعراض فقط لمعرفة أسباب تفشي انتشار الأسلحة لدى المجموعات والأفراد.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئكم على وجه الخصوص، سيدي الرئيس، بانتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم كامل تعاون وفد الأرجنتين في عمل اللجنة خلال الشهرين القادمين.

يؤيد وفد بلدي تماما البيان الذي أدلى به ممثل شيلي، في جلستنا الثانية، بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبناء على ذلك، لن أضيف سوى بضع نقاط. النسخة الكاملة لبياني سوف توزع كتابيا.

تؤيد جمهورية الأرجنتين تقليديا معالجة مسألة نزع السلاح النووي على سبيل الأولوية، وقد بذلت جهودا كبيرة في هذا المجال، مما يجسد التزامها الواضح والمتواصل بترع السلاح النووي وعدم انتشاره. وفي الوقت نفسه، لدى الأرجنتين برنامج نووي نشط مخصص حصرا للأغراض السلمية، حيث تنتج الطاقة النووية وتستخدمها وتصديرها في إطار الاحترام الصارم للقواعد المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وما برحت الأرجنتين تضطلع بالأنشطة النووية السلمية منذ أكثر من ٦٠ عاما وفقا لأعلى معايير السلامة. وبوصف بلدي أول بلد في أمريكا اللاتينية يشغل محطة للطاقة النووية، فإنه قد افتتح بالفعل محطته الثالثة للطاقة النووية.

تكرر الأرجنتين تأكيد دعمها لأي تدبير يرمي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ويقوم على أساس مبادئ الشفافية والارجعة والتحقق من تدابير نزع السلاح النووي. بوصف الأرجنتين دولة طرفا في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية

ويأمل وفد بلدي أن يعتمد مشروع القرار بشأن هذه المسألة دون التصويت عليه، كما كان عليه الحال في الدورات السابقة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى التعاون التام من قبل أعضاء الوفد الأرجنتيني في تعزيز الحوار المفتوح الذي يمكننا من بناء التفاهم اللازم لكي تتمكن هذه الدورة للجنة الأولى من أن تؤدي ثمارها.

السيد موتانياني (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): لقد قيل الكثير عن قدراتكم، السيد الرئيس، ولم يبق لي سوى أن أهنئكم على رئاستكم المستحقة للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل. وأهنئ أيضا أعضاء المكتب على انتخابهم.

أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما في الجلسة الثانية ممثلا إيران ونيجيريا باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية على التوالي. وعليه، أود أن أسلط الاهتمام على بضع مسائل تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لوفد بلدي.

لقد أنشئت الأمم المتحدة في المقام الأول من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وهي ما انفكت تعمل بمثابة على تحقيق ذلك الهدف منذ إنشائها. ولا يزال نزع السلاح يشكل محورا لأنشطتها على مدى الـ ٦٧ عاما الماضية. ومع ذلك، فإن الهدف المتمثل في تحقيق عالم يسوده السلام وتعيش فيه الإنسانية متحررة من الخوف من إلحاق الدمار بها جراء استخدام أسلحة الدمار الشامل، لا يزال هدفا بعيد المنال.

فلا تزال العديد من البلدان تواصل حيازة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بكميات كبيرة. وتعمل بعض الدول على تحديث ترساناتها بشكل منتظم، في حين تشارك دول أخرى في أنشطة الانتشار. ولا تزال الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تسبب الأضرار في العديد

الأسلحة التقليدية من أجل منع تحويلها إلى استخدامات أو مستخدمين غير مخولين بموجب القانون الدولي

في هذا الصدد، يرى بلدي أنه من الأهمية بمكان احتتام أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، واعتماد المعاهدة في إطار الأمم المتحدة. بالتعاون مع المقدمين الآخرين لمشروع القرار، ستقدم الأرجنتين مشروع قرار متعلق بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، وستعمل على إقامة عملية متعددة الأطراف ومفتوحة وشفافة لتحقيق نيتها المرجوة. يعتقد وفد بلدي أن إبرام معاهدة قوية وفعالة لتجارة الأسلحة سوف يكمل أحكام برنامج العمل المتعلق بمراقبة عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي.

وكما دأبت الأرجنتين على القيام به تقليديا، فإنها ستقدم خلال هذه الدورة مشروع القرار بشأن المعلومات المتصلة بتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، الذي يتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز اتخاذ التدابير الكفيلة بزيادة الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، وتشجيع الحوار بشأن هذه المسألة، وتعزيز المعرفة بالتدابير القائمة في مختلف المحافل عن طريق توفير المعلومات طوعا. في عام ٢٠١١، قدم الأمين العام تقريرا للمرة الأولى عن هذا الموضوع (A/66/176) تضمن تحليلا إحصائيا للمعلومات الواردة من الدول الأعضاء منذ عام ٢٠٠٥. وقد أبرز التقرير ضمن الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه، أن المعلومات المقدمة من الدول تشير إلى أن بوسع تدابير بناء الثقة أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ويعترف التقرير أيضا بأن معظم تدابير بناء الثقة المشار إليها في تقارير الدول الأعضاء قد نجحت عن اتفاقات تم التوصل إليها على الصعيد الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية معا. يؤكد التقرير أيضا أن التنوع الكبير في تلك التدابير يدل على أهمية التكيف مع الشواغل الأمنية المحددة لدول المنطقة أو المنطقة دون الإقليمية.

فقط على تشجيع الدول الأخرى على مواصلة برامج الأسلحة النووية التي تسبب التوتر وتهدد السلم والأمن الدوليين.

ومن المهم تنفيذ نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (انظر NPT/CONF.2010/50 (Vol I) بصورة تامة. وأود أن أشدد في ذلك الصدد، على أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يجب أن تكون أولويتنا. وتواصل ليسوتو دعم جميع الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية صكا تاريخيا آخر بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويكتسي بدء نفاذ ذلك الصك في وقت مبكر أهمية بالغة. ومن المناسب أن نشير أيضا إلى أنه ما لم تكن هناك تجارب للأسلحة النووية فلن تكون هناك حاجة إلى صنع أو تحديث تلك الأسلحة أساسا. ونهني الدول الأعضاء التي صدقت مؤخرا على المعاهدة، بما في ذلك بلدكم، سيدي الرئيس، وندعو الآخرين، وخاصة الدول الواردة أسماؤها في المرفق الثاني إلى النظر في التصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير.

ومنذ عام ٢٠١٠ كانت هناك نداءات مستمرة من جهات عديدة لتنشيط آلية نزع السلاح، وخاصة مؤتمر نزع السلاح. ولا جدال في أهمية ذلك المؤتمر، بوصفه محفلا أساسيا - وليس حصريا - للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. بيد أن الحالة الراهنة في تلك الهيئة لا يمكن الدفاع عنها. فلا يزال الشلل الذي اتسم به المؤتمر على مدى أكثر من عقد ونصف العقد من الزمان مصدر قلق كبير لوفد بلدي. وندعو المؤتمر إلى الاتفاق على برنامج متوازن للعمل ويجسد حقائق الواقع المعاصر في ميدان نزع السلاح، ومن ثم بدء المفاوضات على ذلك الأساس.

من المجتمعات اليوم. ويشير كل ذلك إلى أن التحدي الذي نواجهه في مجال نزع السلاح والأمن الدولي كبير ومعقد.

لقد شهدت الدورة الماضية للجمعية العامة نشاطا مكثفا في مجال نزع السلاح. فقد عقدت العديد من المؤتمرات والاجتماعات بغرض المضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح. وفي حين نجحت بعض الاجتماعات، فقد أخفق بعضها الآخر في تحقيق النتائج المرجوة. وينبغي أن تكون الدورة السابعة والستون الوقت المناسب للتقييم. ونحن بحاجة إلى استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن، وأن نتفق بصورة جماعية على خريطة طريق لتحقيق السلام والأمن الشاملين في عالم خال من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل.

ولا تنتهك حيافة الأسلحة النووية روح ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل تؤدي أيضا إلى تفاقم المنازعات والصراعات الدولية. وما لم يتم التخلص تماما من تلك الأسلحة، فلن يعيش العالم في سلام مطلقا.

وفي رأينا، فإن الطريق إلى نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي يبدأ بالالتزام الكامل من قبل الجميع بالتنفيذ الفعال والكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فالمعاهدة تقيد انتشار الأسلحة النووية وتمنع إمكانية تحول تلك الأسلحة إلى أيدي جهات فاعلة من غير الدول. وقد تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزامات محددة وملزمة بموجب معاهدة عدم الانتشار، ويجب الوفاء بتلك الالتزامات. وندعو تلك الدول إلى أن تواصل الوفاء بتلك الالتزامات وأن تعمل من أجل القضاء التام على ترساناتها النووية بطريقة يمكن التحقق منها. وقد أصبحت تلك الدعوة الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى إن أردنا الحفاظ على سلامة نظام معاهدة عدم الانتشار. وفي الواقع، بات واضحا تماما أن الفلسفة التي تبرر حيافة الأسلحة النووية بذريعة الردع لم تعد فعالة. فهي تعمل

تأييداً ساحقاً إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الأمنية المشروعة للدول الأعضاء.

بل ربما يكون الإخفاق في إبرام المعاهدة في شهر حزيران/ يوليو نعمة في ثوب نقمة. فقد أصبحت الفرصة متاحة لنا لتفاوض على معاهدة أفضل وأقوى. يجب أن نضاعف جهودنا خلال الدورة السابعة والستين في سعينا لتحقيق ذلك الهدف. ستؤيد لسوتو كل الجهود الرامية إلى إحياء عملية التفاوض على معاهدة تجارة الأسلحة من خلال نهج متعدد الأطراف.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى أن شعوب العالم تضع آمالها في الأمم المتحدة لكي تنهض بمصلحتها الأمنية وتمضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح. ولا يمكن أن تتحقق التطلعات إلى عالم مسالم ومزدهر وآمن للأجيال المقبلة إلا من خلال العمل في إطار تعددية الأطراف الحقيقية. فهنا نلزم أنفسنا بالعمل من أجل بلوغ ذلك الهدف؟

السيد فام كوانغ فين (فيت نام) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، بالنيابة عن وفد فيت نام، أود أن أقدم بأحر تهانينا لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وفي الواقع إن من دواعي سرور وفدي أن يرى سعادتكم تتولون رئاسة هذه اللجنة المهمة، وأنتم تمثلون إندونيسيا، البلد الشقيق في رابطة دول جنوب شرق آسيا. أنا مقتنع أشد الاقتناع بأن دورة هذا العام ستصل إلى خاتمة ناجحة بفضل قيادتكم الماهرة وخبرتكم الواسعة في الشؤون المتعددة الأطراف، لا سيما في مجال نزع السلاح. كما أرحي التهاني إلى أعضاء المكتب الآخرين.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إيران في الجلسة الثانية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل ميانمار في الجلسة الثالثة بالنيابة عن الآسيان.

نبدأ مناقشة هذا العام وأمامنا حالات متنامية من عدم اليقين الاستراتيجي. فالتوترات والصراعات الإقليمية، إلى

علاوة على ذلك، فإننا نؤيد الدعوة إلى النظر في السبل الكفيلة بإجراء استعراض شامل لسير العمل في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك استكشاف إمكانية إنشاء فريق من الشخصيات البارزة لبحث سبل إصلاح تلك الهيئة. ومن شأن مؤتمر لترع السلاح، يتسم بالشفافية ويمكن للجميع الوصول إليه أن يستعيد ثقتنا في أن الهدف المتمثل في نزع السلاح الكامل لن يبقى بعيد المنال إلى الأبد.

لا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تمثل مشكلة مزمنة لفترة طالت أكثر مما ينبغي. فهي تؤجج الصراعات وتشجع على الاتجار بالمخدرات، علاوة على مسؤوليتها عن مقتل العشرات من الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال على أساس يومي. وقد أسفر الاختتام الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه عن أمل وإرادة سياسية جديدين فضلاً عن الالتزام بمكافحة تزايد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلمنا أن نواصل الإصرار على تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي. وينبغي أن تكون الروح التي سادت خلال المؤتمر مصدراً دائماً للإلهام بالنسبة لنا ونحن نشارك في المفاوضات الجارية في محافل أخرى بشأن نزع السلاح.

وسيبذل تحقيق السلام والأمن الدائمين هدفين يعيدي المنال ما دمنا نفتقر إلى صك ملزم قانوناً فيما يتعلق بتنظيم الاتجار العالمي بالأسلحة التقليدية ونقلها.

لقد شكل إخفاق المجتمع الدولي، قبل أقل من ثلاثة أشهر، في إبرام معاهدة قوية وملزمة قانوناً في تجارة الأسلحة نكسة كبيرة في مجال نزع السلاح. بيد أننا لم نخسر كل شيء، إذ إن المفاوضات كشفت عن أن الدول الأطراف تؤيد

يجب أن يظل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على رأس الأولويات. لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية للنظام العالمي في ذلك المجال. وينبغي تعزيز ركائز المعاهدة الثلاث - وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية - بطريقة متوازنة ومعقولة، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة العمل المكونة من ٦٤ نقطة التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (VOL.1)).

في ذلك الصدد، نشيد بالنجاحات التي تحققت مؤخراً مثل نتائج قمة الأمن النووي الثانية، المعقودة في جمهورية كوريا، والدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥. كما نثني على الدور الذي ما فتئت تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تسهيل تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك تنفيذ المساعدة التقنية للدول بشأن الضمانات والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

مع تكررنا أكيد التزامنا بالصكوك القائمة في مجال نزع السلاح، يجب أن نتصدى مباشرة للمسائل العالقة الخطيرة، بما في ذلك الشروع في مفاوضات على ترتيبات ملزمة قانوناً لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والنظر في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

في انتظار الترع الكامل للأسلحة النووية، فإن الوقف الطوعي للتجارب النووية، وبالتالي منع تحديث هذه الأسلحة، يشكلان خطوتين حاسمتين تتضمنان الغرض من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولذلك فإن ثمة ضرورة ملحة لدخول المعاهدة حيز النفاذ. نرحب بالتصديقات الأخيرة من جانب إندونيسيا وغواتيمالا وغينيا، ونحث الدول التي لم توقع وتصدق على معاهدة الحظر الشامل أن تسارع إلى القيام بذلك.

جانب الآثار الخطيرة للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ، وارتفاع المخاوف الأمنية الجديدة قد أدت إلى بروز شواغل أمنية جديدة يتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى لها في مقلب الأيام. لم تؤدّ التوقعات العالمية لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح، والآمال المتجددة في عالم خال من الأسلحة النووية، إلى نتائج ملموسة، على الرغم مما بذلته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية من جهد على مدى سنوات طويلة.

ولئن كنا نرحب باعتماد تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ في دورتها الأولى (NPT/CONF.2015/PC.I/14) ونجاح اختتام مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، فإننا لا نزال نواقن إلى التوصل إلى نتائج ملموسة بشأن المسائل الأساسية المدرجة على جدول أعمال نزع السلاح. ولذلك فإن من الأهمية بمكان أن نحدد التزامنا بتزع السلاح، وأن نكثف مفاوضاتنا المتعددة الأطراف بشأنه، حتى نقرب أكثر من التوصل إلى عالم خال من ويلات الحروب والصراعات.

بوصف فييت نام بلداً خبير الصراع والاستخدام اللاإنساني للأسلحة وعانى منهما معاناة شديدة، فإنها تتفهم تفهماً تاماً الحاجة الماسة إلى نزع السلاح العام والكامل. ولذلك فإن سياستنا المبدئية تتمثل في دعم الجهود الدولية لتحقيق تلك الغاية، مع إعطاء الأولوية لترع السلاح النووي وعدم الانتشار. وقد انضممنا إلى جميع المعاهدات المتعددة الأطراف الرئيسية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، وأصبحنا عضواً نشطاً في العديد من هيئات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

بقوة جهودنا الجماعية لتحقيق نتائج في هذا المجال الحيوي من أجل السلام والأمن الدوليين في هذه المرحلة الحرجة. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الشركاء، وملتمزمون بالعمل عن كثب مع اللجنة لضمان نجاح دورة هذا العام.

السيدة داغر (لبنان): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى.

وأن أؤكد دعم وفد بلدي الكامل لكم ولسائر أعضاء هيئة المكتب، متمنين لكم النجاح في مهامكم والتوفيق في قيادة مداولات هذه اللجنة نحو أفضل النتائج. واسمحوا لي أن أعبر عن خالص شكرنا وتقديرنا لسلفكم ولأعضاء هيئة المكتب خلال الدورة المنصرمة.

ينضم وفد بلدي إلى البيان الذي ألقاه ممثل إيران باسم مجموعة حركة عدم الانحياز وإلى البيان الذي ألقاه ممثل مصر باسم المجموعة العربية.

يذكر لبنان بالمادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة، وبرغبة الدول في إقامة السلم والأمن الدوليين وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسلح. ويؤكد أن السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن يتحققا في غياب الإرادة السياسية والعزم الدولي لتخفيض التسلح والتخلص التام من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وتبقى آليات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هي المكان الأفضل والأوسع تمثيلاً لتقريب وجهات النظر وبناء الثقة للعمل معاً من أجل عالم خال من السلاح ومن خطر استعماله لغايات ترهيبية أو تخريبية.

إن السلاح النووي لا يشكل خطراً آنياً فحسب، إنما هو يهدد البشرية والحضارات الإنسانية برمتها. وإذا يؤكد لبنان على حق الدول في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستعمالها للأغراض السلمية، يطالب بتنفيذ القرار الذي اعتمدته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة

ونحن نتفق مع الرأي القائل بأن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية أمر له أهميته الحاسمة لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح على الصعيد العالمي، وللاّمن الدولي. ونتطلع إلى أن تسفر عن نتائج ملموسة المفاوضات بين الآسيان والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول معاهدة جعل منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية بهدف تحقيق التوقيع المبكر لذلك الصك الأمني المهم في جنوب شرق آسيا. ونتطلع إلى المؤتمر القادم بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، المقرر عقده في فنلندا في وقت لاحق هذا العام.

مع إيلاء الأولوية لنزع السلاح النووي، ينبغي أن نخصص ما يكفي من الموارد لمكافحة الآثار السلبية للتجارة الدولية غير المشروعة في الأسلحة التقليدية. ونرحب بنجاح المؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي أكد من جديد التزامنا الجماعي بتنفيذ برنامج العمل. ونتطلع أيضاً إلى مناقشتنا بشأن سبل المضي قدماً نحو إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة.

البيئة الأمنية غير المستقرة لا تفضي إلى بلوغ هدفنا النهائي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل. يجب أن نعمل معاً لنصنع اللبنات الأساسية لبناء قاعدة من السلام والاستقرار والثقة المتبادلة تجعل التسوية والتعاون أمرين ممكنين. لن يؤدي تنشيط آلية نزع السلاح أكله إلا في تلك البيئة. وللتغلب على المأزق الحالي، لا يحتاج مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، إلا إلى إرادة سياسية أكبر، فهي التي ساعدته على النجاح في أوائل التسعينات من القرن الماضي.

لقد مضت سنوات منذ أن تمكنا في الأمم المتحدة من تحقيق إنجازات كبيرة في مجال نزع السلاح. وكما قال الأمين العام، فإن "الوقت ليس في صالحنا". لذلك تؤيد فييت نام

ويرحب لبنان في المقابل بالتوافق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويثني على ما أضفته، شخصياً، رئيسة المؤتمر ممثلة نيجيريا الدائمة، جوي أوغو، من مساهمة في إنجاح المناقشات والتقدم خطوة ملموسة على طريق تنظيم التسليح والرقابة على الأسلحة.

ولا يسعني إلا أن أذكر بأن لبنان الذي يدعو اليوم إلى يقظة الضمير وإلى تكثيف الجهود والعمل معاً من أجل الحد من التسليح وبناء عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، إنما يتحدث من باب تجاربه المرة التي عانى منها ولا يزال تحت وطأة التهديد الإسرائيلي المستمر لأرضه وجوه وبحره، وبفعل ما خلفه العدوان الإسرائيلي المتكرر من قتال عنقودية وألغام أرضية، يسعى بفضل مساعدة مشكورة من الدول الصديقة ووكالات الأمم المتحدة إلى معالجة آثارها وضررها الآثم. ويؤكد لبنان بأنه لن يتوانى عن المطالبة بإلزام إسرائيل التعويض عن الخسائر والأضرار التي ألحقتها به، ويتطلع إلى المزيد من الدعم المالي والتقني من المجتمع الدولي للتغلب على هذه المأساة. كما يناشد المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل لاستكمال تسليم الخرائط بالألغام التي زرعتها والتي لا يزال يسقط ضحاياها اللبنانيون الأبرياء الذين يتفقدون أملاكهم وأرزاقهم لتأمين سبل عيشهم الحر والكريم.

أتمنى لكم، ختاماً، سيدي الرئيس، كامل التوفيق في مهامكم. وعل جهودنا في هذه اللجنة تتحول يوماً من الحد من سباق التسليح إلى سباق من أجل صنع السلام وتحقيق السلم والأمن والازدهار لجميع الشعوب.

السيدة غونثاليث رومان (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية):
أود أولاً أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأن أعرب عن أطيب تمنيات وفدي. وأؤكد لكم

النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط (انظر NPT/CONF.1995/32 (Part I) المرفق)، في إطار رؤية إقليمية متكاملة وشاملة ومن دون أي ازدواجية. ويؤكد على أهمية انعقاد مؤتمر هلسنكي في موعده المرتقب وبمشاركة جميع الأطراف المعنية.

ويذكر لبنان بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويناشد بالتالي المجتمع الدولي ضرورة الضغط على إسرائيل من أجل إخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية الذرية. وتبقى الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدام هذه الأسلحة، والتهديد باستخدامها وتحقيق السلام والأمن والاستقرار العادل والشامل والدائم في المنطقة والعالم.

ويرحب لبنان بالبيان المشترك بشأن البعد الإنساني لزع السلاح النووي الصادر عن ١٦ دولة من الدول الأطراف في معاهدة الانتشار خلال اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، المعقود في فيينا في أيار/مايو الماضي. كما يرحب بمصادقة إندونيسيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويدعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى تنفيذ التزاماتها.

وإذ يؤكد لبنان على حق الدول في الدفاع عن نفسها وفي حيافة الأسلحة وتصنيعها وتصديرها. إلا أنه يرى من الضروري تضافر الجهود من أجل إبرام معاهدة دولية لضبط الاتجار بالأسلحة. ويأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء في تموز/يوليه الماضي، ويدعو الأطراف المعنية كافة إلى المضي قدماً في جهودها من أجل التوصل إلى نتائج إيجابية في هذا الموضوع.

وتقديمها بخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونحن ندعم عمل ميسر المؤتمر، السفير لايفاف، ممثل فنلندا. ونثق بأن المؤتمر سيعقد في عام ٢٠١٢، حسبما هو مقرر. وفي هذا الصدد، نرحب بالحلقة الدراسية التي ستعقد حول هذه المسألة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٢ تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، وذلك على سبيل المتابعة للحلقة الدراسية التي عقدت في عام ٢٠١١.

لا يزال المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة تهدد السلم والأمن الدوليين والإطار الدولي لعدم الانتشار. وأود أن أعرب عن قلقنا إزاء البرامج النووية والصاروخية لإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك عدم امتثال الجمهورية العربية السورية لاتفاق الضمانات الخاص بها واستمرار عدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وإسبانيا تدعو إلى تعزيز وتنشيط النظام المتعدد الأطراف لترزع السلاح وعدم الانتشار. فالجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح وعدم قدرته على بدء مفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ما زال يصيبان آلية الأمم المتحدة لترزع السلاح بالشلل.

وإدارة مؤسسات نزع السلاح المتعددة الأطراف بكفاءة يضمن أمننا الجماعي، ولا يمكن أن يكون تصور أي طرف لأمنه الخاص ذريعة لعرقلة عمل أي مؤسسة. وقد وُضعت قاعدة توافق الآراء، وهي القاعدة التوجيهية في مجالات حساسة مثل نزع السلاح وعدم الانتشار، لأخذ جميع المصالح بعين الاعتبار في عملية صنع القرار، ولكن استخدامها باعتبارها حق نقض فعليا هو تمييز لطابعها.

تمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصرا أساسيا آخر في بنية نزع السلاح وعدم الانتشار. ومرة أخرى، ندعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة،

على دعمنا من أجل الوصول إلى نتيجة ناجحة لجميع الأعمال خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

تؤيد إسبانيا تماما البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي في الجلسة الثانية من هذه المناقشة، وتود أن تدلي بالبيان التالي بصفتها الوطنية.

أود أولا أن أؤكد أن إسبانيا تؤيد توطيد السلام والاستقرار الدوليين بوصفهما إحدى السمات المميزة لإجراءاتها الخارجية، التي يضطلع فيها نزع السلاح وعدم الانتشار بدور رئيسي. ونرحب بالنجاحات التي تحققت في المجال النووي، من قبيل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وبدء نفاذ اتفاقية ستارت الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، في العام الماضي، والتي تساهم في بلوغ الهدف المتمثل في إيجاد عالم أكثر أمنا.

يود وفدي أن يذكر بأن تعددية الأطراف الفعالة وتدابير المنع والتعاون الدولي، إلى جانب الثقة والشفافية، تشكل العناصر الرئيسية في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي تؤيدها إسبانيا تماما.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية العنصر الأساسي في نظام عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. ومن الضروري مواصلة العمل لتعزيز عالميتها والتنفيذ الحاسم لخطة العمل التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ (انظر NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)) وترحب إسبانيا ببدء العمل نحو مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، مع بدء أعمال اللجنة التحضيرية في فيينا في أيار/مايو الماضي.

وفي هذا الإطار، تدعو إسبانيا إلى تنفيذ القرار المتخذ نتيجة لمؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار

٢٠١٣. وعلى الرغم من أن المؤتمر الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٢ لم يتمكن من تحقيق توافق في الآراء حول نص نهائي، نلاحظ التقدم الكبير الذي تحقق خلال المفاوضات والتي نأمل أن تُختتم بنجاح بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٣.

رحب وفد بلدي باعتماد مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لوثيقته الختامية بتوافق الآراء (انظر A/CONF.192/2012/RC/4، المرفق) مؤخرا. وفي هذا السياق، تواصل إسبانيا تعزيز التعاون الدولي وتنفيذ أفضل الممارسات للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وصولا إلى عالم أكثر أمنا.

تحققت نتائج إيجابية، مرة أخرى في هذا العام، في ما يتعلق باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية. وإسبانيا طرف في هاتين الاتفاقيتين وتسهم فيهما بنشاط. وكانت الحالة الممتازة لاتفاقية الذخائر العنقودية واضحة في آخر اجتماع عقدته الدول الأطراف في أوسلو في أيلول/سبتمبر. والاتفاقية تمثل حاليا النقطة المرجعية الرئيسية في مكافحة هذه الأسلحة. وانضمام ١٢ بلدا جديدا منذ الاجتماع الثاني للدول الأطراف مؤثر على التقدم الذي نحققه.

وأخيرا، هناك العديد من القضايا التي ستجري مناقشتها في اللجنة الأولى. والوفد الإسباني على ثقة بأن اللجنة يمكن، إلى جانب إعادة تأكيد التزاماتنا بتأييدنا للقرارات المقدمة على أساس سنوي، أن تكون مسرحا لمناقشات طموحة وأن تظهر، في ذات الوقت، قدرتها على تحسين أساليب عملها لتعزيز فعاليتها تدريجيا في السنوات المقبلة.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وأهنئ بلدكم، إندونيسيا، على شهادة الثقة هذه التي حصلت

وخاصة تلك المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، إلى التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

ويجب اتخاذ الاحتياطات القصوى لمنع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، نود تسليط الضوء على أهمية الامتثال للالتزامات والتعهدات المنصوص عليها في قراراي مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩). وإسبانيا ملتزمة التزاما كاملا بمبادرات مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي ومؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في واشنطن العاصمة والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل التابعة لمجموعة البلدان الثمانية.

ونود أيضا أن نعرب عن دعمنا للبلدان التي ترغب في تطوير قدراتها النووية السلمية على نحو مسؤول وشفاف مع الامتثال الصارم لالتزاماتها الدولية. ونود أن ننوه بالعمل الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال.

بخصوص أسلحة الدمار الشامل الأخرى، تقر إسبانيا بأهمية اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وإسبانيا تؤيد بحماس الأنشطة التي ستجري خلال فترة ما بين الدورتين، والتي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الاستعراضي السابع لأطراف اتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ٢٠١١، من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة وتحقيق عالمية الاتفاقية وتنفيذها.

ووفد بلدي يشجع أيضا إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحظى بدعمنا الكامل. ونأمل أن يسفر المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في نيسان/أبريل ٢٠١٣ عن نتائج إيجابية وأن يعطي دفعة قوية للاتفاقية.

وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم إسبانيا تماما بالتفاوض على إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، ونحن نؤيد تحديد الجمعية العامة للولاية الخاصة بمواصلة هذه المفاوضات في أوائل عام

الشديد إزاء الخطر الذي يتهدد البشرية بسبب وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للتأكيد على ضرورة إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تمثل حجر الزاوية لأنظمة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وضمان الامتثال لكل ركيزة من ركائزها الثلاث: نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وبينما ترحب الجزائر بانعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٥، والتي عقدت في فيينا في وقت سابق من هذا العام، فإنها تدعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى تنفيذ خطة العمل المعتمدة بتوافق الآراء في المؤتمر الثامن لاستعراض المعاهدة الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٠ (انظر (NPT.CONF.2010/50 (Vol. I).

وفقا لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية بشكل خاص الامتثال للالتزامات الخاصة بشكل كامل. وينبغي الإشارة أيضا إلى فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦، بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، التي أكدت من جديد التزام الدول المستمر بالعمل في اتجاه التخلص من ترساناتها النووية وضد الاستخدام غير المشروع للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وفي ذلك السياق، تود الجزائر أن تؤكد على أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسوف يسهم تحقيق ذلك الهدف في عملية نزع السلاح النووي. إن الجزائر تؤيد بقوة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في أقرب وقت ممكن بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج مرحلي للتخلص التام من الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وعلى نفس المنوال، تود الجزائر أن تؤكد من جديد الحاجة إلى إبرام صك ملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية فيما

عليها من الأعضاء. وأود أنؤكد لكم دعم وتعاون وفد الجزائر الكاملين. ونحن على ثقة بأنكم ستضمنون، بفضل قدراتكم وخبرتكم الطويلة، نجاح عمل اللجنة. وأود أيضا أن أهني أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

يعرب وفد بلدي عن تأييده للبيانات التي أدلى بها ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل مصر بالنيابة عن مجموعة الدول العربية في الجلسة الثانية.

والجزائر تعيد التأكيد، في هذه المناسبة، على التزامها بالدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي. وعلى مدار عام ٢٠١٢، شهدنا جهودا متجددة لمعالجة طائفة واسعة من القضايا في هذا المجال. ونشير، في جملة أمور، إلى عقد مؤتمر قمة الأمن النووي في سول واجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة ومؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد أتاحت هذه الاجتماعات فرصا للمجتمع الدولي لمعالجة عدد من التحديات العالمية وإحراز بعض التقدم في هذا المجال. وينبغي لجميع الدول أن تواصل المفاوضات المتعددة الأطراف المكثفة بحسن نية، على النحو المتفق عليه بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار د-١٠/٢) من أجل تحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

والجزائر تؤكد مجددا، بصفتها دولة طرفا في المعاهدات الرئيسية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، على أن نزع السلاح النووي لا يزال على رأس أولوياتها وتعرب عن قلقها

للمؤتمر. لذلك، تدعو الجزائر الأمين العام، والمقدمين الثلاثة لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، إلى بذل أقصى الجهود من أجل عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ دون مزيد من التأخير، وتؤكد أهمية مشاركة جميع البلدان المعنية في الشرق الأوسط في المؤتمر. وبينما تتشاطر خيبة أمل الدول الأعضاء جراء استمرار المأزق الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح، وكذلك في هيئة نزع السلاح، يعتبر وفد بلدي أن سبب هذه الحالة يرجع إلى غياب الإرادة السياسية. كما تؤكد الجزائر من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة الخاصة بنزع السلاح. وفي الوقت نفسه، وبينما نشير إلى القرار CD/1864، الذي اعتمد بتوافق الآراء في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ تحت الرئاسة الجزائرية، تدعو الجزائر المؤتمر، إلى الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل للعمل.

وفيما يتعلق بالمضمون، ترى الجزائر أنه لا يوجد محفل آخر في الأمم المتحدة، يمكنه أن يحل محل مؤتمر نزع السلاح، ويجرده من اختصاصاته أو يضيفي الشرعية على فصل إحدى المسائل الأساسية الواردة في ولايته. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه يتعين على اللجنة الأولى إرسال إشارة قوية وواضحة لدعم المؤتمر. وبصورة أعم، ونظرا لحالات الجمود المستمر الذي تشهده بعض أجزاء آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، سيكون من المهم، عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لمسائل نزع السلاح.

إن الجزائر تدعو إلى التنفيذ المتوازن والفعال وغير التمييزي لاتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية.

وتأسف الجزائر لكون مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في نيويورك خلال شهر تموز/يوليه الماضي، لم يتمكن من اختتام عمله بإعداد صك ملزم قانونا بشأن النقل الدولي للأسلحة التقليدية، ونحن نتطلع إلى استئناف المؤتمر في عام ٢٠١٣، من أجل وضع اللمسات الأخيرة

يخص جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فضلا عن إبرام اتفاقية للأسلحة النووية.

لقد اختارت غالبية الدول أن تستخدم الطاقة الذرية لأغراض التطبيقات المدنية حصرا، طبقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. في الواقع، تمثل الطاقة النووية بالنسبة للعديد من البلدان النامية خيارا استراتيجيا لتنميتها الاقتصادية واحتياجها فيما يتعلق بأمن الطاقة. وبناء على ذلك، فإن الجزائر تؤكد من جديد الحق المشروع في إجراء البحوث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية، بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويشكل دخول معاهدة بليندايا حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، المنشئة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، إسهاما هاما في تعزيز السلم والأمن الدوليين. إن الجزائر، التي كانت من بين أوائل البلدان التي وقعت وصدقت على معاهدة بليندايا، تدعو الدول التي لم تقم بذلك بعد، إلى التوقيع والتصديق على مرفقات المعاهدة ذات الصلة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ينبغي أن تتبع في الشرق الأوسط، أمثلة معاهدة بليندايا وغيرها من المناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة بموجب معاهدات ثلاثيلوكو وراوتونغا وبانكوك ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وكذلك مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وسيشكل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه عقد مؤتمر خلال عام ٢٠١٢، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على النحو الموصى به في خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ (انظر NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)).

ترحب الجزائر بالخطوات الأولية التي اتخذت، مثل ترشيح السفير جاكو لايافا ميسرا، واختيار فنلندا بوصفها الحكومة المضيفة

العالمية. ويتعين أن يظل العمل المتعدد الأطراف الفعال، واتباع نهج متوازن يشكّلان أساساً للمفاوضات بشأن المشاكل الحالية والمحتملة في مجال نزع السلاح والانتشار والأمن العالمي. وتؤكد أوكرانيا من جديد التزامها الكامل بتعزيز الآليات العالمية القائمة في تلك المجالات. وفي ذلك الصدد، فإننا نعتقد أن مؤتمر قمّي واشنطن وسول بشأن الأمن النووي، شكلاً خطوة هامة على طريق تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وكجزء من إسهام أوكرانيا في تحقيق ذلك الهدف، فإنها قد استضافت مؤتمر قمة عام ٢٠١١، بشأن الاستخدام الآمن والمبتكر للطاقة النووية، كما قمنا أيضاً بتنفيذ التعهد الذي أعلن عنه الرئيس فيكتور يانوكوفيتش في أوكرانيا في عام ٢٠١٠ فيما يخص التخلي عن جميع المخزونات الوطنية من اليورانيوم عالي التخصيب. وأود أيضاً أن أشير إلى الإعلان المشترك الصادر عن أوكرانيا والمكسيك وشيلي، التي هي البلدان التي بذلت جهوداً خاصة لإزالة مخاطر استخدام اليورانيوم عالي التخصيب. ولا يزال الإعلان مفتوحاً للتوقيع، ومشاركة باقي الدول الأعضاء في الالتزام بالعمل معاً لمنع انتشار التكنولوجيا والمواد النووية لأغراض عسكرية وإرهابية.

فيما يخص ذلك الموضوع، فإننا نؤكد أيضاً ضرورة تقيد جميع الدول الأطراف بالصكوك القانونية المتعددة الأطراف القائمة، وتحديد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية المعدلة.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشدد على أن قرار أوكرانيا بشأن التخلي عن ترسانتها النووية - وهي الثالثة بين كبرى الترسانات النووية عالمياً - والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قد تشجع بضمانات الأمن السياسي الواردة بموجب مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤.

وللأسف، فإن الهدف النهائي المتمثل في تخليص العالم من الأسلحة النووية لا يزال حلماً. وعليه، ينبغي تحويل الضمانات

على إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة. وسيعزز اعتماد هذا الصك الدولي الجديد بالتأكيد، الهيكل المؤسسي في مجال نزع السلاح.

لا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يهدد السلام والاستقرار في العديد من البلدان والمناطق، ولا سيما في منطقة الساحل، لأنه يشكل مصدر إمداد للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، ويشكل بالتالي مصدر قلق متواصل للجزائر. ويرحب وفد بلدي بالاختتام الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونستمر في التشديد على أهمية التنفيذ الكامل والمتوازن والفعال لبرنامج العمل. كما نود أن نؤكد كذلك على أن المساعدة والتعاون الدوليين ضروريان لتنفيذه.

ويتمثل أحد المبادئ التوجيهية الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية في التزامنا بالسلام والأمن الإقليميين. لذلك، سيقدم الوفد الجزائري إلى اللجنة الأولى، كما فعل خلال الأعوام الماضية، مشروع قرار بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي سيكون تقديم ودعم الوفود له، محل تقدير كبير.

وترى الجزائر بأن اللجنة الأولى هي عنصر أساسي في آلية الأمم المتحدة لترع السلاح، ولا تزال ملتزمة بالعمل بنشاط وبشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء من أجل تعزيزها خلال هذه الدورة الحالية.

السيد سينشكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لإدارة عملنا. وأثني أيضاً على الجهود التي يبذلها أعضاء المكتب فيما يخص عقد هذه المناقشة المفيدة.

يؤمن وفد بلدي إيماناً راسخاً بأن نزع السلاح العام والكامل، يشكل حجر الزاوية للأمن الدولي والتنمية السلمية

الشامل للتجارب النووية. ونحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد، على أن تصدق على الوثيقة تمهيدا لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وفي غضون ذلك، فإن من الأهمية بمكان أن تمتنع جميع الدول بشكل ثابت عن إجراء المزيد من التجارب النووية، علاوة على الامتناع عن أي أعمال تتنافى مع أغراض المعاهدة. ويشكل تدمير جميع الأسلحة النووية الضمان الوحيد لعدم استخدامها البتة. غير أن الإعلانات وحدها ليست كافية لتحقيق ذلك الهدف. ومن الضروري اتخاذ خطوات عملية رئيسية من قبيل النظر في إنتاج المواد الانشطارية في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتكرر أوكرانيا تأكيد دعمها الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتثني على العمل الهام الذي تضطلع به في تنفيذ الضمانات، بهدف التحقق من الامتثال للالتزامات عدم الانتشار. ويمثل البروتوكول الإضافي النموذجي أداة أساسية لا غنى عنها لضمان فعالية عمل نظام ضمانات الوكالة. ويجب زيادة تطوير التكنولوجيا النووية بما يتماشى مع الضمانات المتفق عليها مع مراعاة الطلب المتزايد على الطاقة، في توازن مع ضرورة زيادة التشديد على معايير أمان تشغيل محطات الطاقة النووية. وتدعو أوكرانيا جميع الأطراف في المعاهدة التي لم تفعل ذلك بعد، إلى الانضمام إلى اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة وتنفيذها بصورة كاملة، فضلا عن إنفاذ بروتوكولاتها الإضافية.

وندرك جميعا التحديات المشتركة. وبفضل توفر الأدوات المتاحة لنا، إلى جانب توفر الإرادة المشتركة على استكشاف السبل لزيادة تعزيز تلك الضمانات، فقد أتيحت لنا فرصة طيبة لأن نفتح صفحة جديدة من النجاح في تاريخ التعاون المتعدد الأطراف لأغراض تعزيز السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، سأختتم بياني بالإعراب عن أطيب تمنياتي لجميع الوفود بأن تضطلع بعمل مفيد خلال الأيام المقبلة. ويتطلع وفد بلدي إلى العمل بشكل بناء لكفالة تحقيق نجاح باهر في دورة عام ٢٠١٢.

الأمنية السلبية للدول التي تخلت عن مخزونها النووية، علاوة على تقديم تنازلات استراتيجية أخرى ذات صلة، إلى صك قانوني ملزم دوليا. ويمكن تحقيق ذلك عبر مؤتمر دولي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة.

ولا يسع أوكرانيا - بوصفها دولة لا تنتمي إلى أي كتلة - إلا أن تشعر بالقلق إزاء تآكل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وعليه، فإننا نخطط لإعطاء أولوية قصوى لتلك المسألة في جدول الأعمال أثناء رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٣. ونعتبر المعاهدة حجر الزاوية للاستقرار في القارة، ونشجع الدول الأطراف على ضمان تنفيذها على نحو ثابت وفعال. وتولي أوكرانيا أيضا اهتماما خاصا لاستكمال مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ١٩٩٤ التي تنظم عدم الانتشار، ما دامت البيئة الأمنية تشهد تغيرا كبيرا.

وعلى الرغم من الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح، فإن وفد أوكرانيا يرى أن المؤتمر، الذي يشمل جميع القوى النووية الرئيسية صاحبة المصلحة، لا يزال محفلا بالغ الأهمية من أجل إحراز مزيد من التقدم في تخفيض الترسانات النووية. ومع ذلك، فإن العمل المثمر في ذلك المحفل ليس ممكنا دون التقيد الصارم بقاعدة توافق الآراء التي يمكن عبرها استيعاب الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول.

ولا تزال معاهدة عدم الانتشار تشكل عنصرا رئيسيا من عناصر النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. وأوكرانيا ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في جميع ركائزها الثلاث التي تعزز بعضها بعضا. وتشكل قرارات المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ نقطة مرجعية موثوقة لجهودنا في المستقبل، ما دامت توفر مجموعة أدوات عملية ومتوازنة لتعزيز المعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، تشجع أوكرانيا بذل مزيد من الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر

كوريا الجنوبية فيما يتعلق بمثل هذه الأنشطة السلمية، وخاصة بناء مفاعل الماء الخفيف، إنما هو أمر سخيف ومناف للعقل.

لقد ادعى وفد كوريا الجنوبية أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أطلقت قذيفة بعيدة المدى في نيسان/أبريل. وفي الواقع، فقد أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ساتلا للأغراض السلمية، وأظهرت شفافية في ذلك من خلال دعوة وسائل الإعلام الدولية إلى الموقع. وكان بوسع كل من له وجهة نظر عادلة وموضوعية أن يرى إطلاق ذلك الصاروخ بوصفه ساتلا للأغراض السلمية، ولكن من هم مدفوعون بسياسة المجاهدة وسوء النية تجاه بلدي لا يرون ذلك سوى قذيفة بعيدة المدى.

لقد قرأت في صحف الأمس أن الولايات المتحدة سمحت لكوريا الجنوبية بأن تمدد مدى قذائفها التسيارية إلى ٨٠٠ كيلومتر، وهو مدى يشمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبذلك الفعل، فإن الولايات المتحدة تقوض نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف الذي يمنع انتشار القذائف التسيارية على الصعيد العالمي. ودون الحصول على إذن من سيدتها، فلن تستطيع كوريا الجنوبية تمديد مدى قذائفها - وإن أرادت ذلك - لأنها لا تملك زمام شؤونها العسكرية.

إن تمديد مدى القذائف تعبير آخر عن سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والولايات المتحدة ليست مؤهلة أخلاقيا للحديث عن تطوير قدرات بلدنا في مجال القذائف، لأنه ليس أحد سوى الولايات المتحدة نفسها، يشكل طرفا في سباق تسلح جديد في مجال القذائف في شمال شرق آسيا. لقد عززت الولايات المتحدة الإجراءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا بزعم إطلاق ساتل يستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية أيضا. غير أن الولايات المتحدة باتت الآن في وضع

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يرفض وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في إطار ممارسة حقه في الرد، رفضا باتا البيان الاستفزازي الذي أدلى به في وقت سابق وفد كوريا الجنوبية، فيما يتعلق بالمسألة النووية والخاصة بالقذائف في شبه الجزيرة الكورية. ويود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شرح موقفه بوضوح بشأن المسائل التالية.

أولا، لقد نشأت المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية جراء نشر الأسلحة النووية من قبل الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية. وكما ذكرت بالأمس، فإن المسألة النووية والخاصة بالقذائف في شبه الجزيرة الكورية هي نتاج السياسة العدائية للولايات المتحدة إزاء بلدنا. وقد أثارت تلك السياسة العدائية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. فقبل نشوء المسألة النووية بفترة طويلة، حددت الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعتبارها عدوا لها. وعليه، فقد أنشئت الآليات المؤسسية والقانونية ضد بلدنا. بل أعلن عن الالتزام بشن الهجمات العسكرية والتهديدات التي تستهدف القضاء على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي السياق نفسه، استمر فرض الجزاءات الاقتصادية والضغط الرامية إلى عزل بلدنا وخنقه. وإذ تحوز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على قدرات الردع النووي، فإنها لا تسعى بذلك إلى تحقيق أي مما يسمى بالطموح النووي، بل لأنه يتعين عليها مواجهة الأعمال العدوانية من قبل الولايات المتحدة الساعية إلى القضاء عليها.

وكما أوضحت بالأمس، فإن القصد من تخصيص اليورانيوم وبناء مفاعل الماء الخفيف هو الاستخدام السلمي للطاقة النووية. والاستنتاج الخاطئ الذي خلص إليه وفد

أشارت الزميلة ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية في بيانها الذي ألقته اليوم إلى أن بلدي ”لا يزال يخرق معاهدة عدم الانتشار النووي“. كما دعت بلدي إلى ”الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية“ وأريد هنا أوضح الآتي.

أولاً، انضم بلدي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨، بعد شهر واحد فقط من فتح باب التوقيع على هذه المعاهدة من قبل الدول الثلاث الوديدة، ومن بينها، طبعاً، الولايات المتحدة الأمريكية. وعليه فإن ممثلة الولايات المتحدة تناقض نفسها بنفسها عندما تتجاهل أن بلدها شاهد عيان مبكر على مدى التزام بلدي بنظام عدم الانتشار النووي.

ثانياً، إن سجلات وأرشيف مجلس الأمن متاحة لكل باحث لكي يطلع على حقيقة مهمة تتصل بالتزام بلدي بعدم الانتشار النووي ويإنجاح عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إذ إن الجميع يعرف أن وفد بلدي قد قدم، عندما كانت سوريا عضواً غير دائم في مجلس الأمن عام ٢٠٠٣، مشروع قرار يرمي حصراً إلى إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. لكن مشروع القرار ذلك، الذي ما زال باللون الأزرق في أدراج سجل مجلس الأمن، قد اصطدم بتهديد وفد الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام امتياز النقض ”الفيتو“ لإسقاطه.

ثالثاً، كان بلدي فاعلاً في اعتماد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠. فقد شارك بلدي في المؤتمرين في إقرار قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ وما صدر من تأكيد له في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن وفدي الولايات المتحدة المشاركين في اعتماد قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ وكذلك القرار القاضي بعقد مؤتمر ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة

لا يسمح لها بالتذرع بأية ذرائع الآن، حتى وإن أطلق بلدي القذائف البعيدة المدى لأغراض عسكرية.

وأشار وفد الولايات المتحدة في البيان الذي أدلى به في وقت سابق من اليوم إلى انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. بيد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تعد طرفاً في معاهدة عدم الانتشار.

وانسحبت من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقامت بتطوير الأسلحة النووية من أجل حماية سيادتها من التهديدات النووية للولايات المتحدة. لقد كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منفتحة وصريحة في كل تدبير من التدابير التي اتخذتها طوال فترة المواجهة النووية مع الولايات المتحدة. فهي لم تنهز عن أنظار الجمهور. وتصرفت علناً لأنها واثقة من عدالة قضيتها.

ما دامت هناك تهديدات نووية من جانب الولايات المتحدة، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستعزز وتزيد أسلحتها النووية بغرض الردع. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قادرة تماماً على القيام بذلك، وتقدم الولايات المتحدة الأسباب والمبررات. لا تشعر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأي حاجة إلى الاعتراف بها علناً بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية. فهي راضية عن كونها قادرة على نحو موثوق به على الدفاع عن سيادة دولتها وأمنها بما لديها من أسلحة نووية خاصة بها. ومما لا يمكن تصوره أن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستعدة للوفاء بمسؤوليتها بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): في ممارسة حق الرد، نود أن نشير إلى التالي.

زعمت كوريا الشمالية النووية بأن ما تقوم به من عمليات تطوير نووي ناجم عن سياسة الولايات المتحدة المعادية لها. ببساطة، ذلك زعم باطل وغير مقبول. وهو أمر، مرة أخرى، مثير للسخرية. وإذا اتبعنا ذلك المنطق العيبي والعدواني في إلقاء اللوم على الآخرين، فإن ذلك سيعني بالتأكيد أن تكون هناك العديد من الدول الأخرى التي تقوم بتطوير الأسلحة النووية لمواجهة أعدائها. إلا أنه في حقيقة الأمر، عندما يتعلق الأمر بحظر الأسلحة النووية، فليس هناك تسامح ولا استثناءات. يحث وفد بلدي كوريا الشمالية مرة أخرى على التوقف عن سوق هذه الذرائع الواهية، وأن تصغي بدلا عن ذلك إلى جميع الأحكام التي تضمنتها قرارات مجلس الأمن الأخيرة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

يشكل برنامج كوريا الشمالية لتخصيب اليورانيوم انتهاكا واضحا لقرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩) وللالتزامات المذكورة في البيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة للمحادثات السداسية الأطراف في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. يُعطى الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية إلى البلدان التي تنفذ بصدق التزاماتها بموجب نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن كوريا الشمالية، التي أعلنت انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأجرت تجارب نووية على الرغم من التحذيرات القوية المتكررة من جانب المجتمع الدولي، ليس لها الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وعمقتضى البيان المشترك المؤرخ في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإن كوريا الشمالية ملزمة بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة. لذا، ينبغي إلغاء البرنامج النووي لكوريا الشمالية، بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم.

النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ اعتماد معاهدة عدم الانتشار، لم تمارس أي ضغط على إسرائيل لكي تنضم إلى المعاهدة كطرف غير نووي. وتعلن مشاركتها في مؤتمر ٢٠١٢ في هلسنكي - فنلندا، علماً بأن هذا المؤتمر سيعقد بعد شهرين فقط من الآن.

رابعا، إن الولايات المتحدة هي الطرف الرئيسي الذي يخرق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في بنودها كافة، ويهدد مصداقيتها. فالأسلحة النووية الأمريكية منتشرة خارج حدودها في أكثر من ثماني دول، وهذا خرق واضح للمواد ١ و ٢ و ٣ من المعاهدة. ويضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تعاونها العسكري والعلمي النووي مع إسرائيل، تخرق بنود معاهدة عدم الانتشار.

إن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في مضمار عدم الانتشار النووي تغيب عنها الموضوعية بالمطلق. وتتسم بالنفاق والمعايير المزدوجة. ويكفي أن نذكر في هذا الصدد بأن الولايات المتحدة كانت قد شنت حملة ضد العراق، واتهمته بجائزة أسلحة دمار شامل. ومن ثم غزت العراق واحتلته ودمرته. وبعد ذلك قال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق كولن باول إن المعلومات التي قدمها بلده بشأن أسلحة دمار شامل في العراق كانت كاذبة. وها هي أمريكا مرة ثانية تقود حملة إعلامية مستخدمة قضية الأسلحة الكيميائية لشن حملة على بلدي تشبه ما فعلته في العراق.

السيد بارك شول مين (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حق الرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل كوريا الشمالية. كما هو الحال دائما، فإن الملاحظات التي أبدتها الوفد الكوري الشمالي ليست فقط غير صحيحة، ولا أساس لها، وغير مقبولة، بل هي أيضا مثيرة للسخرية. أود أن أشير إلى بعض النقاط بإيجاز.

بالقذائف في هذا الصدد ذات طبيعة دفاعية محضة والقصد الوحيد منها هو الردع ومواجهة أي استفزازات عسكرية أخرى قد تصدر عن كوريا الشمالية بطريقة حازمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات إضافية ممارسة لحق الرد.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): كما ذكرت من قبل، فإن كوريا الجنوبية ليست في مركز يتيح لها تناول المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية لأنه ليس لها أي سلطة. ينبغي تناول المسألة النووية من خلال الحوار المباشر بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية. سأذكر مثالا واحدا.

لا يمكن لكوريا الجنوبية قيادة جيشها أو السيطرة عليه دون موافقة مسبقة من الولايات المتحدة الأمريكية، سيدها. إن السيطرة التشغيلية في وقت الحرب في أيدي جيش الولايات المتحدة المنشور في كوريا الجنوبية. ما فائدة الجيش في وقت السلام؟ الجيش مطلوب في وقت الحرب. كوريا الجنوبية لا تملك هذا. تقف الولايات المتحدة وراء المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وتتلاعب بكوريا الجنوبية.

قال ممثل كوريا الجنوبية للتو أنه ينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تترك الأمم المتحدة. إنه لأمر مثير للسخرية. إنها كوريا الجنوبية التي ينبغي أن تترك الأمم المتحدة.

السيد بارك شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سأكون موجزا جدا في الرد على الممارسة الثانية لحق ممثل كوريا الشمالية في الرد.

إن جمهورية كوريا بلد ذو سيادة. ويعلم الجميع ذلك. ليس لدى النية لقول ذلك لدحض هذه الملاحظات السخيفة من أحد زملائنا. أنا أؤكد من جديد فحسب أن كوريا الشمالية انخرطت بوقاحة في عدد لا يحصى من أعمال

إنها أكذوبة شنيعة وصارخة ومنافية للمنطق، خاصة وأن كوريا الشمالية جاهرت بمركزها من حيث الأسلحة النووية وأبدت نيتها أمام أعين العالم تعزيز قدراتها النووية. وقد حاولت بطريقة سخيفة الإشارة إلى الاستخدام السلمي للطاقة النووية على الرغم من موقفها المعلن بأن لديها برنامجا للأسلحة النووية. هذه التناقضات المضللة والأكاذيب البشعة على مرأى من المجتمع الدولي بأسره.

ما فتئت كوريا الشمالية تتحدى قرارات مجلس الأمن، ولا سيما بالإشارة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وتواصل تحدي التزاماتها الرسمية في إطار الأمم المتحدة، وهو ما يمكننا من أن نفهم بوضوح أن كوريا الشمالية تنهي عضويتها في الأمم المتحدة. ندعو كوريا الشمالية إلى وقف هذا التحدي، والتوقف عن التعليقات التي لا طائل منها وإلى أن تترك ببساطة الأمم المتحدة، كما حاولت أن تفعل في ما يتصل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

يطالب قرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩) كوريا الشمالية بعدم إجراء أي عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ويُعتبر إطلاق كوريا الشمالية لقذيفة في نيسان/أبريل انتهاكاً واضحاً للقرار. لقد اتخذ المجلس القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) على وجه الخصوص في ضوء سجل كوريا الشمالية للتجارب النووية وإطلاق القذائف. لذلك، لا يحق لكوريا الشمالية على الإطلاق المطالبة بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.

وفي ما يتعلق باتفاق القذائف المبرم مؤخرا بين بلدي والولايات المتحدة الأمريكية، فلا بد من الإشارة إلى أنه ليس بأي حال من الأحوال، ذريعة للغزو أو لبدء سباق تسلح في المنطقة كما ادّعت حكومة كوريا الشمالية هذا الأسبوع وكما ذكر ممثل كوريا الشمالية اليوم. إن الاتفاق يتماشى تماما مع السياسة العسكرية المشروعة. تخضع تكنولوجيا القذائف الجديدة بالكامل لولاية سيادتنا الوطنية. إن سياستنا الخاصة

الاستفزاز العسكري والإرهاب ضد جمهورية كوريا خلال السنوات الـ ٦٠ الماضية، منذ انتهاء الحرب الكورية. لن أكرّر كلامي هنا. بل أود فحسب أن أقول بوضوح أنه على كوريا الشمالية أن تكف عن أي استفزازات أخرى وعن الكلمات الجوفاء. ينبغي لها العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتنال بشكل كامل لالتزاماتها وتعهداتها.

مرة أخرى، كوريا الشمالية هي البلد الوحيد على وجه الأرض الذي يملك جميع الأنواع المختلفة من أسلحة الدمار الشامل، البلد الوحيد. وأحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على أن تكف عن استخدام العبارات الجوفاء وعلى العودة إلى القواعد الدولية لترع السلاح كما يطلب المجتمع الدولي ويحذرها لكي تفعل.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.